وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمن ميرة -بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

دور المخابر العلمية في إثبات الجريمة

تخصص
القانون الخاص
فرع
قانون الجنائي والعلوم الجنائية

من إعداد الطالبتين
* علوي تسعديث
* بن خنوش كهينة

تحت إشراف
د. بن سليمان محمد الأمين

لجنة المناقشة:

الدكتور بن ذياب ماسينيسا.....رئيسا
الدكتور بن سليمان محمد الأمين .....مشرف ومقرر
الدكتور مدوري زايدي .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

السلام عليكم ورحمة الله

الإهـــــداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أمّا بعد:

أنّه لمن دواعي العرفان الجميل أن أتقدم بإهدائي

إلى الوالدين الكريمين لكل منا نحن تسعديث وكهينة الذّين شجعاني طيلة مشواري الدراسي والمهني.

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتي ماديا أو معنويا ولو بكلمة طيبة على رفع همتنا مما ساعدنا على الوصول إلى هذه المرحلة.

وفي الأخير نسال الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وان يجعله في ميزان حسناتنا وان يكون حجة لنا لا علينا.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والعرفان

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أمّا بعد:

أنّه لمن دواعي العرفان الجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ الفاضل بن سليمان محمد الأمين الذي تكرم

بقبول الإشراف على المذكرة

ويد العون ولم يبخل علينا بالنصح والإرشاد منذ بداية عملنا إلى

نهايته وعلى ما قام به من جهد عظيم من خلال توجيهاته على

الطريقة الصحيحة والسليمة في كتابة هذا البحث وعلى صبره

وحسن معاملته، فله خالص الشكر والاحترام والتقدير.

كما أتوجه إلى أساتذتنا الكرام بقسم الحقوق على كل ما

قدموه لنا من يد العون

لهم مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

قائمة أهم المختصرات

أ) باللغة العربية:

جريدة رسمية جمهورية جزائرية: ج.ر.ج.ج

- من الصفحة إلى الصفحة: ص ص
- صفحة: ص
- طبعة: ط
- دون طبعة: د.ط
- دون بلد النشر: د.ب.ن
- دون سنة النشر: د.س.ن
- قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: ق،إ،ج،ج
- قانون العقوبات: ق،ع

ب)باللغة الأجنبية

- P : Page
- Ed : Edition
- ADN : acide désoxyribonucléique
- AFIS: Automated Fingriprint Identification System
- HPLC : Chromatographie Liquide àHaute Performance

مقـــدمة

تطورت أساليب ارتكاب الجريمة في العصر الحديث بفعل التطور العلمي، فمن الصعوبة اكتشاف الجرائم أو معرفة مرتكبها، لذا يتطلب استعمال أساليب وتقنيات علمية حديثة، تتناسب مع التطور الحاصل في ارتكاب الجرائم، وإثبات الصلة بين الجريمة ومرتكبها للوصول إلى الحقيقة وكشف الغموض، حيث سعت الأجهزة الأمنية الاستعانة بخبراء فنيين مختصين في هذا المجال وهو جهاز المخابر العلمية الذي يقع عليه البحث عن الأثار المادية التي يخلفها وراءه الجاني بعد ارتكابه الجريمة والكشف عن مادتها، وطبيعتها ومدلولها، لما في ذلك من أهمية للوصول إلى إدانة المتهم أو براءته باعتبار المخابر العلمية أساس التحقيقات الجنائية والساعد الأيمن للعدالة الذي يكشف خفايا الجرائم بالطرق العلمية، وأصبح القضاء يعول عليها كأدلة فنية تؤسس عليها الأحكام بالإدانة أو البراءة، وعلى الرغم من أن الأدلة الجنائية منعا ما هو دليل قولي كاعتراف المتهم أو شهادة الشهود، ومنها ما هو دليل عقلي القرائن، إلا أن الأدلة المادية لها خصوصياتها على أنها أدلة قاطعة لا تقبل الشك، وبمثابة المصباح الذي ينير التحقيقات القضائية، و ذلك لإزالة اللبس والغموض الذي يعتري بالجريمة والكشف عن الحوادث الإجرامية.

أهمية موضوع البحث:

يكتسي موضوع المخابر العلمية أهمية بالغة في وقتنا الحالي للكشف عن الغموض واللبس الذي يعتري في الجريمة باعتباره مدعم للعدالة.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب شخصية:

-حب الاطلاع والاكتشاف في ميدان الإثبات الجنائي وأسرار العمل الفني والتقني الذي يقوم به الخبراء في مجال إثبات الجريمة.

-التعرف على عمل المخابر العلمية ودوره وكونه يدخل ضمن اختصاص الدراسي

أسباب موضوعية:

-الكشف عن دور المخابر العلمية وهل له قوة إثبات أمام القانون.

أهداف الدراسة

-تبيان دور المخابر العلمية في استغلال أثار ومايات مسرح الجريمة لحل وفك لغز الجريمة ولإدانة أو براءة المتهم دون الانحياز لمصلحة الغير تسليط الضوء على الأدلة العلمية الحديثة وأهمية في التحقيق الجنائي.

إشكالية البحث:

على ضوء ما تم دراسته يتم طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير المخابر العلمية الجنائية في اكتشاف الحقيقة؟

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مختلف الأساليب والطرق الذي ينتهجها هذا الجهاز في عملية التحقيق الجنائي ودوره في كشف الغموض عن الحوادث الإجرامية.

خطة البحث:

يتكون هذا المبحث من فصلين، يتضمن الفصل الأول الدراسة النظرية لجهاز المخابر العلمية الجنائية، وقد قسم الفصل الأول إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمخابر العلمية الجنائية ويتناول المبحث الثاني هياكل وأساليب جهاز المخابر العلمية الجنائية، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طرق المخابر العلمية في معاينة مسرح الجريمة فقد قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول كيفية توثيق مسرح الجريمة أما المبحث الثاني تناول وسائل المخابر العلمية في فحص أثار مسرح الجريمة.

الفصل الأوّل

الدراسة النظرية

لجهاز المخابر

العلمية الجنائية

يحتل جهاز المخابر العلمية مكانة كبيرة أثناء سريان البحث الجنائي حيث يعدّ الدعامة الأساسية لدى مصالح الشرطة، وذلك بفضل الدور الذي تقدمه في إثبات الجريمة بكل أبوابها المتنوعة من الاختصاصات التي تجعلها قادرة على تقديم يد العون للقاضي الجزائري، المتمثلة في إزالة الغموض واللبس على الجريمة، وكشف الفاعلين بالاعتماد على الأدلة العلمية القاطعة والبراهين.

فهذه الدراسة ساهمت في القاء الضوء على مسرح الجريمة الذي يتم فيه البحث عن الآثار المادية من خلال الاستعانة بأحدث الوسائل العلمية والتقنيات.

وقد اكتسب المخابر العلمية كفاءة عالية مشهودة على المستوى الدولي في تعاملها مع قضايا إجرامية مختلفة وتحقيق نجاح باهر في حل القضايا الإجرامية، حيث أن التطور المستمر للجريمة جعل من المجرم يفكر باتخاذ احتياطاته قبل إقدامه على النشاط الإجرامي حتى لا يترك أية أثار مادية، ولها كان لزاما على مديرية الشرطة أن تواكب ها التطور باستخدام جهاز متخصص يعمل معها جنبا على جنب ويساعدها في حل القضايا الجنائية المعقدة كما يتطلب التحقيق في هذه القضايا أشخاصا مختصين للقيام به ولكل من هؤلاء جهاز وقانون خاصا ينتمي إليه وينظم مهامه.

من خلال ما سبق سنتناول في (**المبحث الأول**) الإطار المفاهيمي للمخابر العلمية الجنائية، الذي قسمناه إلى مطلبين ففي المطلب الأول تطرقنا إلى مفهوم جهاز المخابر العلمية الجنائية، وفي المطلب الثاني إلى نشأة وتطور المخابر العلمية الجنائية، ومن جهة أخرى تطرقنا في (**المبحث الثاني**)إلى هياكل وأساليب جهاز المخابر العلمية و الذي قسمناه إلى مطلبين حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى هياكل المخابر العلمية الجنائية، وفي المطلب الثاني إلى الأساليب المعتمدة في البحث الجنائي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمخابر العلمية الجنائية

تعتبر المخابر العلمية الجنائية مجموعة من العلوم والطرق التي بإمكانها تحديد الدلائل الخارجية المتعلقة بالجريمة عن طريق تحليل الأدلة المادية التي تم جمعها في مسرح الجريمة، واستغلالها بهدف تحديد هوية مرتكبي الجريمة، وفضلا عن ذلك فإنّ هذا الجهاز يعد الساعد الأيمن لجهاز العدالة حيث يقوم بتزويد هذا الأخير بالأدلة القاطعة التي تبني عليها حكمها إمّا بالإدانة أو البراءة.

لذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلين بحيث:(**المطلب الأول**) يتم التطرق فيه إلى مفهوم جهاز المخابر العلمية، ونشأة وتطور جهاز المخابر العلمية في (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

مفهوم جهاز المخابر العلمية الجنائية

يعد جهاز المخابر العلمية مجموعة من المناهج العلمية التي يتم تطبيقها في البحث والتحقيقات الجنائية، التي تهدف إلى الحصول على أدلة لإثبات الجريمة، أو نفيها والتعرف على فاعلها أو فاعليها، وكشف سرّ الحوادث الإجرامية من خلال استخدام تقنيات مختلفة والوسائل العلمية المتوفرة لهذا الجهاز.

سوف نتناول في هذا المطلب فرعين أساسيين، فنتطرق إلى تعريف جهاز المخابر العلمية الجنائية (**الفرع الأول**)، ثم أهمية جهاز المخابر العلمية الجنائية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

تعريف جهاز المخابر العلمية الجنائية

يُعرف جهاز المخابر العلمية بأنّه فحص شامل ومنهجي ودقيق لمسرح الجريمة وفق قواعد منطقية وبسرعة، لأن الآثار والشهادات والأدلة سهلة التغيير، باستخدام قواعد فنية مثل التسلسل والمنطق في التصوير، ورفع الآثار كما يُعرف أيضا بأنّه استغلال آثار وماديات مسرح الجريمة لحل وفك لغز الجرائم، وهذا لإدانة أو براءة المتهم، دون الانحياز لمصلحة الغير[1].

---

[1] بهلول مليكة، دور الشرطة العلمية والتقنية في الكشف عن الجريمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، **2013**، **ص 182**.

كما نجد تعريف آخر للمخابر العلمية بأنّها المبادئ العلمية والأساليب التقنية في الكشف عن الجريمة ومساعدة العدالة على تحديد هوية مرتكبها وأسلوبه الإجرامي[2].

ويعرف أيضا مجموعة العلوم والأساليب التي تهدف إلى إقامة الدليل بالإدانة من خلال الكشف واستغلال الأثار[3].

مجموعة الأعمال التي تجري على مسرح الجريمة من أجل جمع وحفظ كل العناصر والأثار المادية للحادث الإجرامي، بقصد استغلالها علميا بتطبيق مختلف الفروع والتقنيات العلمية في دراسة هذه الأثار وتحليلها لتحديد هوية مرتكب الجريمة والأسلوب الإجرامي[4].

الفرع الثاني

أهمية جهاز المخابر العلمية الجنائية

لجهاز المخابر العلمية أهمية كبرى وذلك في فحص ودراسة مسرح الجريمة، كونها وسيلة علمية يُعتمد عليها في التحقيق وعلى قدرة المحققين على تخيل كيفية وقوع الجريمة، ووضع خطة بحث محكمة، ومعرفة ملابسات الجريمة، فهي تكشف على نوع الحادث الإجرامي، كما تساهم في المحافظة على وضع مسرح الحادث للحصول على أكبر فائدة ممكنة منه دوت إتاحة الفرصة للعبث به أو بمعنوياته، إذ يؤدي إلى كشف الأدلة المادية وإظهارها وتوثيقها للتوصل إلى نتائج سليمة في إجراء الفحوص عليها.

ولهذا تحتل المخابر العلمية مكانة هامة من بين أجهزة الدولة، حيث أنّ التحريات العلمية تهتم بالآثار التي تتطلب تحاليل كيميائية، فيزيائية وبيولوجية معقة، والتي تؤدي إلى كشف الحقيقة والتعرف على هوية الجاني باستعمال الوسائل والأساليب المشروعة، ومن هنا نذكر أهميتها كما يلي:

يعتبر استخدام هذا الجهاز محايد ولا يخضع لهوى شخصي سواء كان المحقق أو الشاهد، أو المتهم، فهي في مجملها تخرج عن إمكانية السيطرة والتأثير عليها وعلى النتائج، أي الأدلة التي تستقر

---

[2] أحمد يسوي أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف في الأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **1988**، ص **305**.

[3] يراجع في ذلك:

Nathelie de hais shelock holms un précurseur des police scientifique et technique, imprimerie des presse universitaire France,2011, p 02.

[4] يراجع في ذلك:

LERICHE ANNE, la criminalistique, press universitaire France 2000.p 3

عنها لا بعوامل داخلية ولا بعوامل خارجية[5]، فتعتبر نقطة الانطلاق في أغلب التحقيقات الجنائية بناء على الآثار الجنائية، والتي تصبح بعد فحصها أدلة مادية، فهي أدلة محسوسة وملموسة، ومعبرة عن الحقيقة كونها بمثابة الشاهد الصامت ومن ثمّ يتزايد دوره لإنارة الطريق أمام القاضي الجزائي[6]، وتساهم في إعادة سيناريو الجريمة، إعادة تمثيلها والتأكد من الشهادات والتصريحات[7]، ويشكل قمة تطور العلوم الجنائية والعمود الفقري لعملية البحث الجنائي الفني[8]،

فالتعرف على الجثث المجهولة من خلال الآثار المختلفة الموجودة في مسرح الجريمة ومقارنتها مع بعضها البعض، كما يساهم في عرض وتقديم العناصر الإرشادية للمحققين وإعطاء العدالة بالأدلة القاطعة التي يستند إليها حكمه سواء بالإدانة أو البراءة[9].

ربط الوقائع المتشابهة في الأسلوب الإجرامي وتقديم أدلة جديدة للباحث الجنائي، التحقق من صحة أقوال المجني عليهم والشهود، المحافظة على المشهد وآثاره، تضييق نطاق البحث وتحديد المسار الذي يسلكه الباحث الجنائي[10].

الفرع الثالث

خصائص المخابر العلمية الجنائية وتمييزها عن المخابر الأخرى

ساعدت المخابر العلمية في الكشف عن غموض الحوادث الإجرامية، باعتبارها أحد ركائز التحقيقات الجنائية، كما احتلت مكانة مرموقة في التحقيقات وعلى هذا الأساس نذكر جملة من الخصائص منها:

---

[5] الهيتي محمد حماد، التحقيق الجنائي والأدلة الجنائية،د.ط، دار المناهج، عمان، **2010، ص 227**.

[6] سليمان علاء الدين، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2014، ص 5.**

[7] مسعود زبدة، القرائن القضائية، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، **2000، ص 4.**

[8] زروقي عاسية، طرق الإثبات في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، **2018، ص 130.**

[9] أحمد أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، **2005، ص 143.**

[10] احمد أبو الروس، مرجع نفسه ، **ص 144**

أولا: خصائص المخابر العلمية

تتميز المخابر العلمية بخاصيتين:

1/ الطابع العلمي:

تتميز المخابر العلمية بالطابع العلمي، إذ تقوم على أساس العلم، وتعتمد في القيام بأعمالها على العلوم الأساسية والتطبيقية، فرغم تاريخها الحديث فإنّ نطاقها في توسع ونطور دائم مما أدى إلى ظهور فروع جديدة كالإلكترونية والإعلام الآلي، أشعة الليزر، من أجل الحصول على الدليل العلمي المادي، وهذا التطور العلمي أحدث تغيرات في نمط الإنسان أين يشكل عاملا لاستيعاب خيال المجرمين، مما يتطلب تكييف المخابر العلمية مع هذه التغيرات.

2/ الموضوعية والحياد:

يتمثل دور المخابر العلمية في معاينة مسرح الجريمة واستغلال كل مادياته من أجل فك لغز الجرائم، وهذا لإدانة أو براءة المتهم دون الخضوع لهوى شخص والتأثير عليها[11].

ثانيا: تمييز المخابر العلمية عن المخابر الأخرى

تعتبر المخابر العلمية مجموعة الأعمال اللاحقة لأعمال المخابر التقنية والقضائية، والتي تشمل تطبيق مختلق التقنيات العلمية لدراسة الآثار المادية التي تمّ جمعها من مسرح الجريمة بهدف تحديد هوية مرتكب الجريمة، أمّا المخابر التقنية والقضائية فهي مجموعة الأعمال التقنية المنجزة لمعاينة الجريمة، ويتحدد نطاق عملها بمسرح الجريمة والذي يتجسد في بحث وجمع الآثار المادية بهدف استغلالها لاحقا، كونها المرحلة الأولى في التحقيق والتي تشمل على كل العمليات التي تنجز في مسرح الجريمة والتي تكون في الأخير ملفا تقنيا، كما أنّ المخابر العلمية والتقنية والقضائية جهاز متكامل ووجهان لعملة واحدة مساهمة في لإظهار الحقيقة، إلا أنّ هناك ما يميزهم على أساس نطاق وحدود عمل كل منهما، ، لذا سنتطرق لتحديد أوجه التشابه، ثمّ أوجه الاختلاف.

1/ أوجه التشابه:

تشتركا كل من المخابر العلمية والمخابر التقنية في عدة أمور منها:

-تعد الأبحاث الأولية في مسرح الجريمة من أعمال الشرطة التقنية والقضائية، أمّا استخدام وسائل البحث فتكون بتدخل الشرطة العلمية، فالأولى تضم كل النشاطات والمعاينات المادية

[11] بهلول مليكة، مرجع سابق،.ص **182-183.**

بالأماكن ورفع الآثار بمسرح الجريمة، في حين الثانية تستخدم مختصين وخبراء لتحليل هذه الآثار[12].

-كون أنّ كل من الشرطة العلمية والتقنية والقضائية فرع من فروع الشرطة وهي تعمل معها وتحت لوائها، ويشكلان معا فريقا متكاملا تعتمد عليه للوصول إلى أفضل النتائج، فرجل الشرطة القضائية عند سماعه بوقوع الجريمة ينتقل بسرعة إلى مكان الحادث بعد التأكد من صحة المعلومة، بعد إخطار وكيل الجمهورية لاتخاذ كافة التدابير اللازمة، ليأتي بعد ذلك دور الشرطة التقنية والعلمية في معاينة وفحص المكان لرفع الآثار التي خلفها المجرم وفق خطة معينة، من أجل الوصول والكشف عن الجريمة[13].

-إذا كانت الأبحاث الأولية في مسرح الجريمة تعتبر من أعمال الشرطة التقنية والقضائية فإنّ استخدام وسائل بحث ومقارنة تدخل في إطار الشرطة العلمية[14].

-نجاح عمل المخابر العلمية يعود على مدى فعالية نتائج كل من أعمال المخابر التقنية والقضائية، فلا وجود للأولى دون تواجد الثانية[15]، كما يخضع الكل لنفس الأحكام والقواعد المدرجة ضمن قانون الإجراءات الجزائية، وهو ما جاء في المادة 49 والتي تنص: **"إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضباط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك"**[16].

- وجب على كل من الضبطية القضائية والمخابر العلمية عند الانتقال لمسرح الجريمة، قبل البدء بأي إجراء المحافظة على ما وجد لضمان عدم ضياع وتلف الأدلة الجنائية والمتواجدة فيه[17].

---

[12] طاهري حسين، دليل الخبير القضائي، د، ط، دار الخلدونية، الجزائر، **2010، ص 16.**

[13] بوخلدة عبد القادر، "أساليب مكافحة الإجرام"، **مجلة مدرسة الشرطة القضائية**، الجزائر، جانفي، **2011، ص 06.**

[14] طاهري حسين، مرجع سابق، **ص 16.**

[15] بهلول مليكة، مرجع سابق، **ص 182.**

[16] يراجع في ذلك:

الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد 48، الصادرة في 11 جوان 1966، المعدل والمتمم.

[17] الشلقاني أحمد شوقي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ج2، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2008، ص 164.**

2/ أوجه الاختلاف:

إنّ المخابر العلمية والتقنية تقوم بالتقريبات الجنائية، وذلك بإسناد رابطة بين الجرائم التي ترتكب من شخص واحد تبعا لأسلوبه الإجرامي والتأكد من تصريحات الضحية والمشتبه فيهم والشهود، ومقارنتها والإجابة عن التساؤلات أو النقاط التي بقت عالقة وغامضة حول ظروف ارتكابها، أمّا المخابر العلمية فهي تقوم بفحص الآثار وذلك باستخدام أحدث التقنيات في عملية اكتشاف الجريمة والحماية والحفاظ على الآثار المتحصل عليها، بالإضافة إلى فحصها وتحليلها في المعامل الجنائية للوصول إلى النتائج المطلوبة، كما يستخدم في ذلك علم الكيمياء وعلم الفيزياء والتشريح[18].

كما أنّ جهاز المخابر العلمية حديث النشأة مقارنة بجهاز الشرطة القضائية التقليدي كونه أنشأ مواكبة للتطور التكنولوجي اعتمادا على الوسائل الحديثة المستخدمة في إجراء التحقيق ورفع الأدلة المادية المتواجدة على مستوى مسرح الجريمة، حيث تتدخل الشرطة القضائية للقيام بالتحقيق والتحري في مختلف الجرائم بمجرد علمها بوقوعها وتنتقل للقيام بالإجراءات اللازمة[19].

ويتحدد اختصاص الضبطية القضائية بالدائرة الإقليمية لمباشرة عملهم المعتاد، إلا أنّه قد يمتد في حالة الاستعجال في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والجرائم الماسة بالأنظمة لمعالجة الآلية للمعطيات وجرائم الإرهاب، كما تقوم بالانتقال إلى مسرح الجريمة للمعاينة وتفتيش المساكن وتحرير المحاضر واستجواب المشتبه فيهم والقبض والإيقاف وسماع أقوالهم وتوقيفهم، وتلقي الشكاوى والبلاغات وجمع الاستدلالات وإجراء التحقيقات الابتدائية[20].

المطلب الثاني

نشأة وتطور المخابر العلمية الجنائية

نظرا لتطور العصور والزمان ازدادت الجرائم في الازدهار والتطور كذلك، وأصبح الكشف عنها عسيرا ولا يتاح من مجرد التحري واتقاء المعلومات بل من خلال فحص الدليل المادي، حيث أصبح أكثر أهمية من الدليل النفسي المستمد من أقوال الشهود، وهذا ما أدى لوجوب إيجاد جهاز يعتمد عليه في دراسة هذه الآثار وتزويده بمختلف الوسائل والتقنيات العلمية الحديثة للوصول

---

[18] عباس أبو الشامة، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة،د، ط، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، **1988**، **ص 65-67.**

[19] حسن سعد محجوب، أساليب البحث الجنائي في الوقاية من الجريمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، **2014**، **ص 24.**

[20] غاي أحمد، الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، **2006**، **ص 26-30.**

لحقيقة كاملة، وذلك من خلال تحديد هوية المجرم وتقديمه للعدالة بغرض محاكمته، وذلك بهدف حماية المجتمع من وقوع الآفات الاجتماعية والجرائم.

الفرع الأول

نشأة جهاز المخابر العلمية الجنائية

مرت المخابر العمية بعدة مراحل أهمها ما يلي:

أولا: في المجتمعات القديمة

تستعمل المخابر العلمية فيما يخص التحقيق طرق تقليدية بدائية وذلك بهدف إيضاح الصدق من الكذب، كلما وجد نزاع بين شخصين، حيث كان في القديم القبيلة تربط أيدي المتنازعين في شجرة على شاطئ النهر لتلتهمهم التماسيح، فإذا التهم التمساح أحدهم كان الباقي ضحية.

كما كانوا يقومون بإخراج لسان المتهم وإحراقه بقضيب حديدي حامي (ويكون ذلك في طرفه)، فإذا احترق صاحبه اعتبر هو المجرم[21].

ثانيا: في العصور الوسطى

حدث أنّ في أواخر القرن 16 و17 جرت محاكم التفتيش في أوروبا على تعذيب المتهم، لإجباره على الاعتراف وذلك من خلال الأدلة القانونية، حيث كان الاعتراف سيّد الأدلة[22].

بعد ذلك ظهرت مجموعة من الفلاسفة ينادون بالتعذيب، حيث أنّهم يعتبرون أن هذا الاعتراف ليس بالضرورة أن يكون موضع صدق، فقد يكون نتيجة خوفه من الإيلام، لأنّ العقوبات التي كانت توقع على المتهمين المعترفين عقوبات فضة وشرسة، ومن أهم هؤلاء الفلاسفة نجد الإيطالي سيزار بيكاريا[23].

ثالثا: في العصور الحديثة

بدأت تتلاشى طرق التعذيب في أواخر القرن 18 حتى بداية القرن 19 في كافة المجتمعات، حيث عملت الإنسانية على تطوير أساليب عملية، منها التحقيق الذي يستعين به المحقق في اكتشاف الحقيقة ومقاومة الجريمة، حيث استخدم علم الطب الشرعي والتشريح وتحديد مدة وأسباب الوفاة، علم البيولوجيا للتعرف على الدم والحمض النووي.

---

[21] رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، د، ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، **ص 16-17.**

[22] عباس أبو شامة، مرجع سابق، **ص 661-62.**

[23] رمسيس بهنام، مرجع سابق، **ص 16-17.**

كما ساهم مجموعة من العلماء في وضع اللّبنات الأولى للمخابر العلمية والتقنية، وان لكل واحد منهم دوره الفعال الذي أدى لوضع الأساس، فأوّل من فكر في وضع فكرة كشف الأدلة عن طريق البصمات هو الدكتور « PUR KINGE » تشيكي الأصل في 1823، ويليه الفرنسي قالتون في 1886...، ثمّ في عام 1910 أنشأ أول مختبر للشرطة العلمية من طرف الطبيب إدموند لوكار في فرنسا، وبالإضافة إلى فروع تابعة في الجزائر، فهو قد نادى باستخدام معطيات العلوم الطبيعية للكشف عن مرتكبي الجريمة دون الانحصار في علم الطب الشرعي وحده، فقد قام بدراسة وجوب تحليل التراب لمعرفة ما إذا كان المجرم قد كان في مكان وقوع الجريمة عن طريق وجود تراب في حذائه[24].

رابعا: في الحضارة الإسلامية

في الوقت الذي كانت تسود في الغرب طرق التعذيب والتنكيل للوصول للحقيقة، أين كانت وسائل غير عادية وغير معقولة، كان المسلمون يعتمدون في التحقيق على مبادئ شرعية عادلة وفق قواعد حكيمة وهي الإقرار، اليمين والشهادة، فالقاضي له السلطة التقديرية في قبول أو رفض تلك الأدلة المعروضة عليه، وذلك من خلال التأكد من صحتها أو عدمها، وبالمقابل هناك قاعدة تقول أنّ الشكّ يفسر لصالح المتهم وأنّ الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على يقين وجزم، كما كان العرب يعتمدون على بعض الطرق في الإثبات والمتمثلة في الفراسة، المضاهاة، الفحص والحيل العقلية[25].

الفرع الثاني

التطور التاريخي للمخابر العلمية الجنائية

كان في القديم جميع الأفراد يخضعون للعادات والتقاليد التي تأمرهم بالانتقام الذي يعتبر الأسلوب أو الطريقة الوحيدة لإنزال العقوبة بالجاني، ثمّ بعدها جاء تولي الملك في المجتمعات الذي أخذ على عاتقه إنزال العقاب على المجرم، فقد مرّ التحقيق الجنائي بمراحل مختلفة في مختلف الأماكن ولكل مكان وزمان عاداته الخاصة به[26].

---

[24] يراجع في ذلك:

Douglas, G Browne, "the rise of Scotland yard "London 1956

[25] عباس أبو الشامة، مرجع سابق، **ص 63.**

[26] مقدم محمد حمدان عاشور، أساليب التحقيق والبحث الجنائي، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين، **2010، ص 12-11.**

فنجد أنّه في اليونان كان التحقيق يتم عن طريق حبس أنفاس المتهم ليعرف إذا كان صادقا أو كاذبا، وكان ذلك في بابل من خلال الملك سلمان الذي فصل في قضية نزاع بين امرأتين تتنازعان حول أمومة طفل، فكان حكم الملك أن يقسم الطفل مناصفة فوافقت إحداهما والأخرى صرخت باكية لعدم إعطاء الطفل لها، فمن خلال هذا نتوصل إلى أنّ الابن هو ولدها [27].

أمّا في أوروبا فكان الإيطاليون يعلقون المتهم من رأسه بحبل ثم يدلونه للأرض بين آن وآخر أو يقومون بإجباره على مصارعة الوحوش، كما كانوا يضعون الماء في جوفه حتى يكاد يتفجر ثم يضربونه على بطنه لإخراج الماء من فمه[28].

وبالعودة إلى إنجلترا كان المتهم ينتقل لكهف مظلم تحت الأرض وإلقاءه على ظهره وهو دون ملابس، فيضعون ثقل حديد فوق جسمه ويقدم له الأكل والماء الفاسد[29].

بينما عند العرب يستعملون طريقة تسخين قضيب من الحديد ويلحسه المتهم، فإذا خاف فهو المجرم، وإذا لحس القضيب وكان لسانه رطب فهو بريء، وهذا ما يسمى بالبشعة، وكذلك الحال إذا احترق لسانه فهو مجرم، ومازال بعض القبائل مازالوا يستعملون هذه الوسيلة ليومنا هذا، وبعضم كان يلقي بالشخص في البركة فإذا طفا عدّ بريئا وإذا غرق عدّ مجرما[30].

أمّا في عصر القدماء المصريين فكان المتخاصمين يدخلون قفص الكهنة فكل يروي قصته (روايته)، وبعد ذلك تصدر أصوات أو رموز أو إشارات تبيّن الصادق من الكاذب، فهي أصوات الكهنة المختصين، أمّا الصينيون يضعون في فم المتهم الأرز ويذوقونه، فإذا كان جافا فهو مذنب وإذا كان رطبا فهو بريء، وكان سكان الهند القديمة يضعون المتهم داخل غرفة مظلمة وبداخلها حمار مطلي ذيله باللون الأسود، ويطلب من المتهم أن يمسك بذيل الحمار فإذا خرج من الغرفة ويداه مطلية باللون الأسود فهو بريء، وإذا خاف ولم يمسك ذيل الحمار فهو المتهم[31].

وبالعودة إلى إفريقيا كانت احدى القبائل الإفريقية تربط المتنازعين في شجرة على شاطئ نهر يحتوي على تماسيح، فإذا التهم التمساح إحداهما قبل الآخر فهو متهم، أمّا في العصر الإسلامي فقد

---

[27] مقدم محمد حمدان عاشور، مرجع سابق، **ص 12.**

[28] عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي، د، ط، دار الكتب والوثائق الرسمية، مصر، **2005، ص 305.**

[29] عبد الفتاح مراد ، مرجع نفسه، **ص 306.**

[30] عبد الفتاح مراد ، مرجع نفسه، **ص 305.**

[31] مقدم محمد حمدان عاشور، مرجع سابق، **ص 13-14.**

كان المسيطر هو الشريعة الإسلامية، أين نزلت من ربّ السماوات على أفضل خلقه وهو محمد ﷺ، أين لا تفريق بين إنسان وآخر إلا بالتقوى، والكل سواسية كل يعاقب على حسب ما ارتكب[32].

وبالرغم من التطور السريع الذي عرفته الجرائم، كان لابد من مواكبتها وذلك من خلال جهاز الشرطة العلمية الذي لم يظهر إلاّ في بداية القرن العشرين نتيجة للتطور العلمي الذي خطى خطوات عملاقة ممّا أدى إلى ظهور وإنشاء عدة مخابر علمية منها [33].

1- سنة 1913-1914 أنشئ أول مخبر للطب الشرعي في مدينة تورينا بكندا،

2- 1916 أنشئ مخبر جنائي بمدينة برلين الألمانية، وفي نفس الوقت أنشئ أوّل مخبر جنائي بلوس أنجلس بالولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ أنشئ بعد ذلك مخبر مكتب التحقيقات الفدرالية، الذي يعتبر من أضخم المختبرات الجنائية الموجودة حاليا في العالم[34].

3- أمّا أوّل مختبر أنشئ في الدول العربية فكان في مصر سنة 1957 ثم تبعه العراق، الأردن، المملكة العربية السعودية...، أمّا في الجزائر فقد أنشئ بها أول مخبر للشرطة العلمية في 1962/07/22 وهو تابع للأمن الوطني، إذ يقوم بتحليل الآثار المادية للجرائم المعاينة من طرف عناصر الشرطة القضائية التابعة للأمن الوطني أو الدرك الوطني[35].

وبالعودة إلى تطور أسلوب ارتكاب الجريمة والوسيلة المستعملة لارتكابها، ونظرا لتوفر إطارات جامعية مؤهلة، تم وضع مختبر الشرطة العلمية مع بداية التسعينات ميكانيزمات جديدة مواكبة لتطور المجتمع وتزايد الإجرام، أصبح هذا المختبر بالشكل الحالي المختبر المركزي للشرطة العلمية الكائن مقره بالجزائر العاصمة، حيث تمّ تدشينه في 1999/07/22 من قبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وكان يضم حوالي 170 مختص بالإضافة ل 500 تقني في مسرح الجريمة موزعين عبر دوائر العاصمة، بالإضافة إلى المخبرين الجمهوريين بوهران وقسنطينة، وكل هذه المخابر مجهزة بأحدث التقنيات والأجهزة العالمية المتطورة، كما أنّ هناك مشاريع مستقبلية لإنشاء مخابر أخرى في تمنراست، ورقلة، بشار...[36].

---

[32] مقدم محمد حمدان عاشور، مرجع سابق، **ص15.**

[33] يراجع في ذلك:

CHARLES DIAZ, la police technique et scientifique, presses universitaire, Vendôme, édition paris, France , **2002, P 12**

[34] رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص **16-17**.

[35] رهيب بهنام، مرجع سابق، **ص18**

[36] فاطمة بوزرزور، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، **2008**، **ص7**.

وتعتمد هذه المخابر على كافة المقاييس الدولية التي تتوفر عليها أغلب المخابر الجنائية العالمية لتحليل ADN، وذلك بالاشتراك مع خبراء دوليين حسب آخر ما توصل إليه البوليس العلمي الدولي.

وتم تحديد مجال استخدام اختبارات البصمة الوراثية ADN في بعض الجرائم أهمها: القتل والاعتداءات الجنسية والسرقات، بالإضافة إلى قضايا تحديد النسب، من خلال أجراء اختبارات على مختلف العينات سواء كانت بقع دم متناثرة حتى ولو كانت مغسولة، أو شعر ولو كان بحجم 10 ملم، نقطة من سائل منوي، بقايا السجائر وغيرها، التي تصبح كلها بحجم دلائل دامغة ولا مجال للشك فيما بعد مطابقتها بيولوجيا مع المشتبه فيهم، واللّجوء إلى هذه الاختبارات يكون بناء على تعليمة نيابية وبأمر من وكيل الجمهورية في إطار قانوني، وبالتنسيق مع مختلف أجهزة الأمن[37].

وتم اعتناق نظام جديد لتمحيص البصمات ما فوق البنفسجية التي لا ترى بالعين المجردة يسمى "نظام سيرفيم"، والذي اعتمد من قبل في إسبانيا في تفجيرات مدريد، حيث تم إرسال مفتشين للشرطة العلمية في مخبر تمحيص البصمات، الذي تم استخدامه في الخارج من أجل التكوين والتدريب، والى جانب المخبر الشرطة المركزي، وهو مخبر الشرطة العلمية والتقنية بشاطوناف، كما أنّ الجزائر تملك عدة مراكز جنائية خاصة بالبحث الجنائي مثل: مخبر العلوم الجنائية والأدلة الجنائية ببوشاوي التابع للدرك الوطني[38].

ويكتسح جهاز المخابر العلمية الجزائرية اليوم مركزا عالميا هام في ما يخص مجال البحث الجنائي الفن، من خلال اعتماده على أحدث تقنيات البحث العالمية، والتي من بينها نظام BALISTIPSو IBIS الذي تتوفر عليه نيابة مدرية الشرطة العلمية والتقنية التابعة لمديرية الشرطة القضائية منذ أقل من 4 سنوات، إذ تعتبر الجزائر من أصل 32 دولة والتي تعتمد على هذا النظام، والتي من بينها: ألمانيا، المملكة العربية السعودية...، ويهد هذا النظام بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع البيانات المتعلقة بظروف أو مقذوف سلاح ناري سواء تم العثور عليه في مسرح الجريمة، أو في مكان آخر وتدون المعلومات في بنك خاص يسمى القاعدة الإجرامية في بنك المعطيات، حيث يضمّ هذا البنك حاليا أكثر من 15 ألف قطعة سلاح في عملية انطلقت منذ سنة

---

[37] فاطمة بوزرزور، مرجع نفسه ، **ص 8**.

[38] فاطمة بوزوزور، مرجع السابق، **ص 7**.

2003 ولا تزال متواصلة، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث نجاعة هذا النظام[39].

وبالإضافة إلى نظام IBIS يحتوي المخبر المركزي للمخابر العلمية على أحدث نظام في العالم لتحليل البصمات، وهو النظام الآلي للتعرف على البصمات AFIS، أو الذي يحتوي على بطاقات بصمية ونقطية لأشخاص مشبوهين خضعوا للتعريف أو التوقيف من طرف مصالح الشرطة أو الدرك الوطني في حملات التفتيش أو المداهمات، كما تم اعتمادها خلال الكوارث الكبرى التي شهدتها الجزائر مثل زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد، لتحديد بعض الجثث التي تمّ انتشالها[40].

و عند تدوين المعلومات بهذا النظام يكون التحويل لأي شخص أو مشتبه فيه لمراكز الشرطة، فتدون المعلومات الخاصة به مع أخذ بصمات أصابع اليدين العشرة، بالإضافة إلى أخذ صورة مقابلة وتحفظ في هذ النظام عن طريق الإعلام الآلي، ومن ثمّ فهو يعد بمثابة أرشيف قضائي يرجع إليه عند طلب أي مقارنة للبصمة المشتبه فيها مع البصمات المحفوظة بالنظام[41]، إذ يستغرق البحث حوالي ربع ساعة فقط ليصل في الأخير إلى نتائج محققة ودقيقة يحرر على أثرها تقرير خبرة يسلم إلى وكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية[42].

وأكبر مخبر للبصمة الوراثية ADN تمّ تدشينه كان في عام 2004 من طرف وزير الداخلية والجماعات العلمية، وكان بمثابة أول مخبر على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا[43].

المبحث الثاني

هياكل وأساليب جهاز المخابر العلمية الجنائية

ظهرت المخابر العلمية للمساهمة في مكافحة الظاهرة الإجرامية، حيث جاءت كرد فعل بظهور أساليب حديثة لارتكاب الجريمة، التي تقوم على توظيف التطور العلمي والتكنولوجي، وهذا ما جعل

---

(39) بن رحال نائلة، "الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية"، **جريدة الشروق اليومي الجزائري**، العدد 120، الجزائر 17 أفريل **2007**، **ص 7**.

(40) بن رحال نائلة، مرجع نفسه، **ص 8**.

(41) عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 201**.

(42) عبد الفتاح مراد، مرجع نفسه، **ص 202**.

(43) خليفة علي الكعبي ، البصمة الوراثية و اثرها على الاحكام الفقهية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن، **2006** ، **ص 50**

الاعتماد على الأساليب التقليدية في البحث والتحقيق لا يجدي نفعا، لذا وجد المخبر الجنائي الذي يعّد الجهة الفنية المكلفة بتطبيق العلوم الأدلة الجنائية، من خلال فحص وتحليل الآثار المادية المختلفة، وإصدار التقارير الخاصة بكل أثر، كما أنّ عملية فحص هذه تحتاج إلى هذه الأجهزة الحديثة التي تتناسب مع كافة أنواع الجرائم.

وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: هياكل المخابر العلمية الجنائية (**المطلب الأول**)، والأساليب المعتمدة في البحث الجنائي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

هياكل المخابر العلمية الجنائية

إنّ المخابر العلمية تختص بكل أجهزته بفحص كافة الآثار الجنائية والبيولوجية أو غير بيولوجية، وفي مختلف الجرائم، حيث تنقسم المخابر العلمية في الجزائر إلى ثلاث أقسام على النحو التالي: قسم التحريات الجنائية الذي يحتوي على عدة مصالح منها مصلحة بصمات الأصبع دورها إظهار البصمات الصعبة من على مختلف الأسطح، أمّا مصلحة المركبات فمهامها تخديد ما إذا كانت المركبة مسروقة ومعرفة الهوية.

إضافة إلى ذلك قسم التحليل الفيزيوكيميائي بدوره يحتوي على مصالح منها مصلحة التحليل المجهرية التي تقوم بتحليل بقايا الأصباغ والتحليل المقارن للزجاج، الألياف، الشعر، وقسم العلوم الطبية والطب الشرعي الذي يحتوي على عدة مصاح هو الآخر منها البيولوجيا، مصلحة الطب الشرعي.

كما يحتوي هذا المخبر على هذا المخبر من مصلحتين رئيسيتان هما المصلحة المركزية للمخابر العلمية، والمصلحة المركزية لتحقيق الشخصية، وهذا ما سنوضحه على التوالي:

الفرع الأول

المصلحة المركزية للمخابر العلمية الجنائية

تضّم هذه المصلحة أقسام أساسية هما الأقسام العلمية والأقسام التقنية، حيث لا يقتصر دور المخابر العلمية على ممارسة مهامها في مسرح الجريمة فحسب بل يتعداه إلى خارجه، ويكون ذلك على مستوى المخابر الجنائية التي أنشأت لمواكبة ما قد حلّ من تطور بالأساليب الإجرامية، أين أنشأت الجزائر ثلاثة مخابر جهوية في ثلاثة ولايات منها قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران، وتنقسم هذه الأخيرة – المخابر الجنائية- إلى عدة أقسام ولكل منها تخصص معين.

أولا: الأقسام العلمية للمخابر الجنائية

تنقسم الأقسام العلمية إلى عدة فروع ويختص كل فرع منها بفحص وتحليل آثار مادية ذات طبيعة علمية، ونذكر من بينها ما يلي:

1/ فرع البيولوجيا والبصمة الوراثية:

يختص هذا الفرع بفحص الآثار البيولوجية كالبقع الدموية واللّعاب...، التي تمّ الحصول عليها من مسرح الجريمة، وذلك بغرض الوصول إلى العلاقة الموجودة بين تلك الأدلة والشخص المشتبه فيه في ارتكاب ذلك الجرم أو حتى الضحية، وتتم مختلف إجراءات الفحص في وسط مكيّف لذلك وبشروط معينة، أهمها:

- ضرورة رفع العينات من مسرح الجريمة تفاديا لتلفها لأنّ ذلك يؤدي لعرقلة إيجاد البصمة الوراثية.
- حفظ العينات في ظروف تتماشى مع طبيعتها وإرسالها فورا لذلك الفرع.
- أخذ العينات من المشتبه فيهم والضحية لتحليلها[44].

فالبصمة الوراثية أساس الفصل الدقيق في جرائم القتل، والسرقة، والاغتصاب، إذ يمكن استكمال أي شيء متخلف عن المجرم في مكان الجريمة كجزء من جلده أو لحمه أو دمه أو شعره، لعابه.. الخ، والتي يمكن استخلاص (ADN) منها لول مرّ عليها وقت طويل[45]، فقد أثبتت البحوث العلمية إمكانية استخلاص البصمة الوراثية من العظام الأدمية التي مضى عليها ما يقارب 300 عام والتعرف على هوية أصحابها الحقيقيين، فلا يوجد مسرح جريمة أو جاني أو مجني عليه لا يمكن استخلاص عينات (ADN) التي تساهم في كشف الجريمة، وهذا بخلاف الأدلة الأخرى التي يمكن أن تتوافر أو لا تتوافر تبعا لظروف الجريمة، كما أنّ البصمة الوراثية مقاومة لعوامل التحلل، التعفن والعوامل المناخية الأخرى من حرارة ورطوبة، جفاف لفترات طويلة حتى أنّه يمكن الحصول على البصمة الوراثية من الآثار القديمة والحديثة[46].

---

[44] حسن سعد محجوب، مرجع سابق، **ص 24.**

[45] الجريوي منار محمد سعد، البصمة الوراثية أثرها في الإثبات الجنائي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، **2009، ص 43.**

[46] عبد الدايم حسني محمود، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، د ، ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 105.

إذ البصمة الوراثية لها دور كبير في اكتشاف آلاف الجرائم التي قُيدت ضد مجهول، وقد فتحت التحقيقات فيها من جديد، كما برأت مئات الأشخاص من جرائم القتل والاغتصاب وأدانت آخرين[47].

2/ فرع الكيمياء والمخدرات والتسميم:

يختص فرع الكيمياء والمخدرات بالتحاليل الكيميائية، وذلك بتحليل مختلف المواد المجهولة التي عثر عليها في مسرح الجريمة من أجل تحديد طبيعتها وتحليل المخدرات وتحديد الكميّة التي يتعاطاها الشخص[48].

أمّا بالنسبة لفرع التسميم فيعمل على تحليل المواد التي تم التسميم بواسطتها، كتحليل محيونات الأمعاء والمعدة التي يتواجد فيها آثار المواد السامة وتحدد مدى خطورة هذه المواد مثل مادة الفوسفور، كما يقوم بتجديد نسبة الكحول في الدم[49].

فالسمّ مادة طبيعية أو اصطناعية إذا تناولها الشخص بكمية كافية أدت إلى إصابته باعتلال في صحته أو إلى وفاته، وقد عرّف المشرع الجزائري التسمم في المادة **260** من ق، ع ، كما يلي: "**التسمم هو الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أيا كان استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها**"[50].

إضافة إلى أنّ لفرع التسميم دور فعّال حاليا بعد أن أصبح التسمم من الطرق التي يستعملها الجاني لقتل ضحيته، وكذا تزايد التسمم الانتحاري والعرضي نتيجة للتنوع الشديد للمواد الكيميائية التي يستخدمها الإنسان وكذا العقاقير الطبية، لذا على المحقق الجنائي أن يدرس علم السموم كي يلُم ببعض أساسيات ومبادئ هذا العلم[51].

---

[47] عبد الدايم حسني محمود ، مرجع نفسه، **ص 108-109.**

[48] عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **1991، ص 19.**

[49] فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، **ص 12.**

[50] يراجع في ذلك:

الأمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج.ر.ج.ج، عدد 49 صادرة في 11 يونيو 1966، المعدل والمتمم.

[51] غسان مدحت الخيري، الطب العدلي والتحري الجنائي، د، ط، دار الراية، عمان، **2010، ص 217.**

3/ فرع الطب الشرعي:

يلعب الطب الشرعي دورا هاما في التحقيق الجنائي، ويبرز هذا الدور خلال فحص الطبيب للضحايا جرائم الاعتداء على الجسد والروح وكذا حوادث المرور، فتكون هذه الفحوصات بواسطة تقديم تقارير تتضمن تحديد فقترة العجز، كما أنّها مكلفة بمهمة التشريح بناء على طلب من الجهات القضائية[52]، وذلك وفقا لما نصّت عليه المادة **168** الفقرة الأولى من ق، ح ، ص والتي تنص على: **"يمكن إجراء تشريح الجثث في الهياكل الاستشفائية بناءا على ما يلي: طلب من السلطة العمومية في إطار الطب الشرعي..."[53].**

كما يهتم بدراسة الجثة وعلامات الوفاة فالخبرة الطبية الشرعية في هذه الحالة، تساعد في تشخيص الجريمة وتحديد التكييف القانوني لها استنادا إلى معطيات موضوعية يستنتجها الطبيب الشرعي، بفحص المكان الذي وجدت فيه الجثة، وبفحص هذه الأخيرة وفتحها ومعاينة الجروح وعددها ومواضعها مما قد يساعد على معرفة سبب الوفاة إذا كان قتلا أو انتحارا، فإنّ التحاليل المخبرية تساعد في إقامة الدليل العلمي لمعرفة سبب الوفاة وقت ارتكابها[54].

كما يقوم بدراسة وتشخيص الآثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة من خلال قيام بمعاينة مسرح الجريمة في مجال اختصاصه، بملاحظة كل ما يمكن أن يفيد التحقيق من آثار تركها الجاني، بقع دم أو سائل منوي، أو شعر كما يساهم في الكشف عن هوية الجثة [55].

ثانيا: الأقسام التقنية للمخابر الجنائية

تنقسم الأقسام التقنية لعدة فروع ونجد من أهمها ما يلي:

1/ فرع الأسلحة والقذائف:

يختص هذا الفرع في دراسة الأسلحة المستعملة في ارتكاب الجرائم والتعرف على هوية الأسلحة النارية والذخائر استنادا للبصمات المتواجدة على الأظرفة والمقذوفات، وكذا تحديد فوهات دخول

---

[52] مليكة بهلول، مرجع سابق، **ص 158.**

[53] يراجع في ذلك:

القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ج.ر.ج.ج العدد 08، الصادرة في 17 فبراير 1985، ملغى.

[54] لسنوسي رفيق، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون طبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، **2018، ص 10.**

[55] بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، **2015، ص 36.**

وخروج المقذوفات النارية، ثمّ إعادة إظهار الأرقام التسلسلية للأسلحة[56]، ويكون ذلك وفقا للخطوات التالية[57]:

- معرفة نوع العيار الناري الذي أطلق، وتحديد إذا كان قصدي وغير قصدي وذلك بقياس قوة العيار الناري.
- فحص الطرق أو الطلقة المقذوفة.
- تحديد بعد ومسافة الرّمي.
- البحث عن البارود.
- تحديد الرقم التسلسلي للسلاح.

فالأسلحة النارية من أكثر الوسائل المستعملة من طرف الجناة لذا نجد أنّ الآثار الناتجة عن استخدامها تكون بكثرة في مجال الأدلة الجنائية، حيث تمكن من الإجابة عن عدد من التساؤلات مثل نوع السلاح المستخدم؟، كم تبلغ المسافة بين الجاني والمجني عليه عند الإطلاق؟، من هو مستخدم السلاح؟، الآثار التي تظهر على السلاح المستخدم، الآثار التي تظهر على السلاح المستخدم، الآثار التي تظهر على جسم وملابس المصاب، ويشمل ذلك الجرح الناري وهو الإصابة الناتجة عن المقذوف الناري على الجسم، ويسمى ذلك فتحتي الدخول والخروج للمقذوف، وقد صنف المشرع الجزائري الأسلحة برمتها ومن بين الأسلحة النارية ضمن عدة أصناف كالصنف الأول الخاص بالعتاد الحربي، وكذا الصنف الرابع والخامس.

2/ فرع الخطوط والوثائق:

تمتلك الوثائق أهمية كبيرة في حياة الإنسان، إذ أنّ لها استخدامات كثيرة في عدة مجالات، ونجد من بين هذه الوثائق ما هو رسمي وهي كل وثيقة تثبت الهوية، ووثائق مالية وهي كل وثيقة تقيّم بالمال، إضافة إلى أوراق أخرى عادية، ولكن المشرع قسمّها لوثائق رسمية والتي تعد من طرف من له صفة موظف السلطة العمومية، ووثائق عرفية تكون بين الأفراد، ويعمل هذا الفرع –الخطوط والوثائق- على فحص هذه الأخيرة سواء كانت موقعة أو مطبوعة، كما يختص أيضا بفحص النقود المزوّرة، كما يشمل دوره أيضا في فحص كل وثيقة لها أي علاقة بالجريمة مثل وسائل التهديد، وذلك من خلال الاستعانة بالوسائل والتقنيات المخصصة لذلك[58].

---

[56] عمر الشيخ الأصم، مرجع سابق، **ص 18**.

[57] فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، **ص 13**.

[58] مليكة بهلول، مرجع سابق، **ص 164**.

كما يقوم بالتحاليل اللازمة على الأوراق النقدية والوثائق الرسمية، والمطبوعات المختلفة والأختام، بالاستعانة بمختلف الوسائل والتقنيات المتطورة[59].

حيث يحتوي هذا الفرع على ثلاث مخابر وكل مخبر له دور خاص به، فمخبر الوثائق مكلف بالخبرة على مختلف الوثائق الرسمية الوطنية كجواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، ومهمته الرسمية تبيين التزوير والتزييف، أمّا مخبر العملات المزورة يقوم بمقارنة الأوراق المشكوك فيها مع النموذج المرفق للأوراق البنكية لتحديد موطن التزوير الو التزييف، إضافة إلى ذلك تواجد مخبر الخطوط والإمضاءات حيث يقوم بكشف محرر الكتابة المجهولة والإمضاءات المقلدة أو الصحيحة[60].

3/ فرع المتفجرات والحرائق:

يتدخل هذا الفرع أثناء وقوع انفجار أو حرق لمعاينة الموقع ورفع الآثار لفحصها وتحليلها باستخدام أكثر الأجهزة تعقيدا، والتوصل إلى معرفة طبيعة وأصل الحريق سواء كان بفعل فاعل أو ناتج حادث ما طبيعي أو تقني[61].

4/ فرع مقارنة الأصوات:

يعتبر هذا الفرع أكثر الفروع حداثة، ذلك نظرا للتقنيات التي يعتمدها، حيث أنّه يهدف من خلال تلك التقنيات مقارنة الأصوات المتواجدة عند الشرطة العلمية مع الأصوات الأخرى لتحديد هوية المتهم، وذلك استنادا إلى جهاز قياس الصوت[62]، أي التعرف على أي عينة أو أثر صوتي موجود بمسرح الجريمة باعتبار أنّ لكل شخص بصمة صوتية خاصة به[63].

حيث أكدت الدراسات أنّ لكل صوت خصائصه التي لا يمكن أن يشاركه فيها صوت آخر من كل وجه، وقد استخدم في ذلك للتحقيق الجنائي ما يعرف بجهاز الطيف السمعي الذي من خلاله يمكن المقارنة بين صوت المتهم والصوت المجهول عن طريق الذبذبات التي تتحول إلى خطوط سوداء بيانية، يقارن من خلالها بين الصوتين وتتم برسم بياني يعكس ترد الإشارات الصوتية المسجل على

---

(59) الشهاوي قدري عبد الفتاح، الاستدلال الجنائي والتقنيات المتقدمة، د، ط، دار النهضة، القاهرة، **2005، ص 31.**

(60) فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، **ص 13.**

(61) فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، **ص 12.**

(62) الشهاوي قدري عبد الفتاح ، مرجع سابق، **ص 14.**

(63) خربوش فوزية، الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، **2002، ص 131.**

المحور العمودي حسب الزمن والوقت على المحور الأفقي، ويضاف إلى ذلك حدة الصوت وهو ما يتبين من خلال الرسم البياني ويحدد كثافة البصمة المرسومة[64].

5/ فرع التصوير والمتفجرات

تلعب عملية التصوير دورا هاما في عملية التحقيق الجنائي، وذلك وفقا لتلك الصورة الملتقطة في مسرح الجريمة، وذلك حتى تتمكن مصالح الجهات القضائية على الاطلاع ومعرفة مسرح الجريمة دون الانتقال إليه، حيث يتضمن هذا الفرع مجموعة من أشخاص مختصين في عمليات التقاط الصور وذلك بغرض الوصول للحقيقة واكتشاف لغز الجريمة الواقعة[65].

أمّا ما يخص فرع المتفجرات فيقتصر الأمر عليه أنّه فرع يقوم بتحليل بقايا المواد المتفجرة وربطها بالبقايا المتواجدة في مسرح الجريمة وذلك لمعرفة المتسبب في ذلك الانفجار[66].

الفرع الثاني

المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

إنّ وظيفة هذه المصلحة هو التحقيق من شخصية مرتكبي الجرائم وتتكون من ثلاث مكاتب وهي:

أولا: مكتب الدراسات أو التكوين

ينقسم هذا المكتب إلى أربع أقسام وهي:

- قسم الدراسات والتجهيز.
- قسم الآثار.
- قسم التكوين.
- قسم الرسم الوصفي الذي يهدف إلى وضع صورة تقريبية لوجه المتهم[67].

ثانيا: مكتب المراقبة وتسيير المراكز

---

[64] يراجع في ذلك:

بياسوني سامي، العلم في خدمة التحقيق الجنائي، **مجلة فرنكفونية RING**، مترجم، المتواجد على الموقع التالي: http://www:surlering.com/article,php/id/4793، تم الإطلاع عليه يوم: 16 أفريل 2023، على الساعة :الواحدة زوالا و30 دقيقة.

[65] فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، **ص 13.**

[66] مليكة بهلول، مرجع سابق، **ص 174.**

[67] خربوش فوزية، مرجع سابق، **ص 131.**

ينقسم هذا المكتب إلى قسمين:

- قسم المراقبة،
- قسم التسيير،

حيث يهدف كل منهما إلى التنسيق بين مختلف المصالح والمخابر وتسييرها ومراقبة عملها[68].

ثالثا: مكتب المحفوظات

يضّم هذا المكتب قسم تسيير المحفوظات وقسم الاستغلال وقسم نظام AFIS الذي يقوم عليه الرقيب المكلف بالنظام، ويعمل تحت سلطته فرقتين للبحث: الأولى مهمتها التحقيق حول شخصية الأفراد المقدمين من قبل دوائر الشرطة المختلفة، كما تقوم بالبحث عن السجل العدلي لهؤلاء، وتوفير المعلومات اللازمة نيابة عن دائرة الشرطة عن الموقوفين، بالإضافة إلى ذلك تحدد هذه المجموعة الشخصية بحمل بطاقات المعلومات، يحفظ جميع البصمات الواردة من مجموعة تحديد الهوية[69].

وهذا المكتب يتم فيه تخزين وتدوين جميع المعلومات والبنيات المتعلقة بالمجرمين والمشبوهين، من خلال نظام البصمة الآلي والذي يحتوي على 230 ألف بطاقة بصمية ونقطية في بنك المعلومات من خلال نظام الأوفيس، ويتم استغلال المعلومات المدونة عند العثور على الجثث المرمية في الشوارع، أو وقوع جرائم ومقارنتها مع المعلومات المخزنة والبصمات المرفوعة من مسرح الجريمة، والتي تنقل إلى المكتب من طرف المحققين وذلك لتحديد المشتبه فيهم من خلال نتائج البحث[70].

المطلب الثاني

الأساليب المعتمدة في البحث الجنائي

إنّ الوسائل العلمية التي يلجأ إليها في مجال التحقيق الجنائي متعددة، فمنها ما يستخدم بشكل ظاهر وبعيدا عن عيون الإنسان، كما يقومون فيما يخص الاختبارات التي تجرى داخل

---

[68] دون ذكر المؤلف، "مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة"، **مجلة شرطة الجزائر**، عدد خاص، **1999**، **ص8.**

[69] الشهاوي قدري عبد الفتاح، مرجع سابق، **ص 185.**

[70] بن رحال نائلة، مرجع سابق، **ص 07.**

المعامل الجنائية، بحيث يتم فيها تطبيق النظريات العلمية الحديثة المتعلقة بالطب البشري والبوليس الفني وغيرها من المجالات الفنية التي تندرج في إطار المخابر الجنائية، فعلى سبيل المثال ليس على سبيل الحصر، نجد: فحص الأسلحة، تحليل آثار الحريق، الكشف والتزوير، تحليل الخطوط وكل هذا لتحديد طبيعة الجريمة[71].

الفرع الأول

الوسائل المستعملة في البحث الجنائي

يعتبر المختبر الجنائي هو الوحيد الذي اعتمد عليه في إدانة وتبرئة المتهم، وهذا ما تملكه المخابر من أحدث الوسائل التي تعمل على تسهيل عملية البحث الجنائي، وفحص الآثار المادية منها: التحليل الطيفي، تحليل الأحبار، التحليل التخديري... وكذا استخدام الأشعة وحتى الاستعانة بكلاب الشرطة عند الانتقال لمسرح الجريمة، ومن أهم هذه الوسائل نجد هذه الوسائل التالية:

أولا: الاختبارات الكيميائية

تلعب الاختبارات الكيميائية دورا هاما في إظهار الآثار المادية والعلامات المخفية، المتعلقة بالجريمة، وذلك بهدف الوصول للحقيقة القضائية في إطار التحقيق الجنائي الفني، فترتكز على العلوم الطبيعية والكيميائية مثال: مقارنة الزجاج العالق بملابس المتهم الموجود بمكان الحادث، وتقدير سرعة السيارة في حوادث المرور، وكذا فحص الدم والسائل المنوي...[72]، وكذا الحال بالنسبة للمواد المخدرة من بينها نجد ما يلي:

1/ التحليل الطيفي:

يستعمل هذا التحليل لتحديد العناصر الداخلة في المركبات الكيميائية والتكوين المعدني للطلاء منذ مدة، فقد أصبح هذا الجهاز يكتسي أهمية كبيرة في التحقيق الجنائي، حيث يكون التحليل بواسطة الكهرباء، فعند تصوير عملية التحليل الكهربائي يلد عنها شرر كما يحدث عند اللّحام بالكهرباء[73].

2/ تحليل الأحبار:

---

[71] وفاء عمران، الوسائل العلمية الحديثة في مجال الإثبات الجنائي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، **2009، ص 7.**

[72] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 137.**

[73] عبد الفتاح مراد، مرجع نفسه، **ص 138.**

من الواضح أن تحليل الأحبار تمثل إحدى التحديات التي تواجه الخبير المعاصر لأبحاث المستندات موضوع الاتهام، حيث نجد أنّ التحليل وسيلة علمية تقنية عالية في الكشف عن الجرائم مثل التزوير، وتستخدم هذه التقنية في عدة حالات أهمها: التقدير النسبي لعمر المستندات موضوع التحقيق وكذلك التفرقة بين الأحبار لبيان ما إذا كان المداد المستخدم في إجراء تعديل، تغيير أو إضافة، وتعتمد تقنية تحليل الأحبار على طريقتين هما الطريقة الطبيعية والكيميائية[74].

أ/ الطريقة الطبيعية:

هي طريقة محببة لدى القضاة والخبراء، وذلك نظرا لمحافظتها على سلامة المستند وتعتمد إمّا على الفحص بالعين المجردة أو الميكروسكوب[75].

ب/ الطريقة الكيميائية:

تقوم هذه الطريقة بتغيير المستندات بالنسبة للحالة الأصلية حيث يتطلب الأمر أخذ عينة مادية من الأسطر المكتوبة، بحيث لها مجموعة من الأساليب التحليلية والكيميائية مثل تحليل HPLC، وكذا ماتوغرافيا السائل GC.MC/M اللّوني الورقي، كروماتوغرافيا الغاز...

بالإضافة للتحليل اللّون الرقائقي فهو الأكثر انتشارا في وقتنا الحالي نظرا لسهولة تطبيقه (تحليل الأحبار)، وذلك للتفرقة بين كافة أنواع الأحبار السائلة، الجافة والآلات الكاتبة[76].

3/ التحليل التخديري:

يستخدم هذا التحليل في التحليل النفسي فيما يخص التشخيص والاستجواب المتهم، فيؤدي ذلك لنوم عميق مستمر لا يتجاوز 20 دقيقة، فهذا ما يجعل المتهم في الرغبة في المصارحة والتعبير عمّا يدور في ذهنه.

ونجد أنّ هذا التنويم عبارة عن عقاقير تسمى أهمها: بنتوثال الصوديوم، فيختلط ذلك بالتنويم المغناطيسي للحصول على معلومات لا يمكن للمتهم أن يبوح بها وهو في حالته الطبيعية، لكن رغم هذا نجد أنّ الأغلبية اعتبروا أنّ هذا التحقيق والبحث قد يكاد يكون باطلا، ذلك لأنّ فيه اعتداء على إرادة المتهم وفيها مساس بحقوق الإنسان[77].

---

[74] بوادي حسين المحمدي، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي، د، ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، **2005، ص 98-99**.

[75] بوادي حسين المحمدي مرجع نفسه، **ص 99.**

[76] بوادي حسين المحمدي، مرجع نفسه، **ص 105.**

[77] بوادي حسين المحمدي مرجع نفسه. **ص 105.**

ثانيا: استخدام الأشعة

1/ الأشعة الظاهرة:

يعد مصدر هذه الأشعة الضوء الطبيعي أو الصناعي، وتستخدم في البحث عن الآثار المادية الظاهرة والرسم الهندسي، وتساعد على عملية الفحص الميكروسكوبي[78].

2/ الأشعة فوق البنفسجية:

يعد مصدرها الشُعب، كما تعتبر أشعة غير منظورة لا تراها العين المجردة، ونجد أنّ الشمس هو المصدر الأصلي لها، ونظرا لأهميتها نجدها تستغل من قبل خبراء الشرطة العلمية سواء بمسرح الجريمة، أو داخل المخابر العلمية، فيكون تأثيرها إمّا أن يمتص جسم الإنسان أو يعكسه فيظهر الجسم بلون متوهج يخالف لونه الأصلي[79].

ومثال على ذلك: الكشف عن البقع الدموية الغير ظاهرة حيث تصبح سوداء بعد عرضها لهذه الأشعة، كذا البقع المنوية فيما يخص الجرائم الجنسية ففي حال تعرضت هذه البقع للأشعة فوق البنفسجية تكون متوهجة حتى بعد الغسل أو المسح، كذلك إظهار البصمات...الخ.

وبالإضافة إلى كل هذا نجد أنّ كذلك ما يخص جرائم الحرق العمدي، المواد الملتهبة القابلة للاشتعال، فتصبح أكثر توهجا عند تعريفها لهذه الأشعة، الكشف عن أسنان الإنسان الميت بحيث من خلال هذه الأشعة يتم التعرف عليه ما إذا كان قد ركّب أسنان أو طبيعية، كما تستعمل في مواضيع اكتشاف التزوير في المستندات مثل معرفة نوع الورق مادته وتفحص الأوراق المتبقية مكان وقوع الجريمة[81].

3/ الأشعة السينية:

تعد هذه الأشعة من الإشعاعات الغير المنظورة ذات الموجات القصيرة، ومن المعروف عنها أنّ لها دورا كبيرا في الكشف الطبيعي والبحث الجنائي، فهي توحي بتفاصيل التركيب الداخلي لمادة يؤول حجمها من 8 إلى 1 ميلمتر، فتستخدم من قبل الشرطة العلمية في مجال كل الأدلة المادية وذلك

---

[78] عادل عبد الغاني خراشي، ضوابط التحري والاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، **2006، ص 426.**

[79] عادل عبد الغاني خراشي، مرجع نفسه، **ص 427.**

للتحقيق الجنائي، كما تستخدم في الأماكن العامة كالمطارات، الموانئ، للتأكد من وجود أو عدم وجود أسلحة مارية أو متفجرات...[80].

4/ الأشعة الحمراء:

نجد أنّ جميع مصادر الضوء العادية منبعها هو هذه الأشعة فليس لها أي تأثير بالعين المجرّدة عكس الأشعة فوق البنفسجية التي تظهر توهجا واضحا للعين، فيمكن إدراك الآثار الموجود على الأجسام المتعلقة بهذه الأشعة من خلال تصورها (الأجسام)[81].

ويقوم خبراء الشرطة العلمية باستخدام هذه الأشعة (الأشعة تحت الحمراء)، في مجالات مختلفة نجد أهمها:

- اكتشاف بقع الدم، وأي آثار أخرى على الأسطح القائمة، مثل الكتابة بحبر أسود على سطح أسود أو قاتم، مع قراءة ما كان مكتوب على ورق محروق.
- اختبار المستندات القديمة لإظهار الكتابة بقلم الرصاص التي محيت أو قراءة الرسائل دون فتحها.
- تستعمل لامتصاص اللّون الأحمر لإظهار ما تحته أو فوقه من بيانات أو كتابات.
- تستخدم في مجال المراقبات اللّيلية التي تقوم بها الشرطة في إطار متابعة نشاط عصابة معينة ومراقبة كل تحركاتهم.

ثالثا: كلب البوليس

نجد في الغالب أنّ جسم الإنسان يفرز باستمرار جزئيات من الروائح تستقر في الأرض أو الأشياء التي يلمسها، وهذا مهما كان الجاني متوخي الحذر، إذ لابد أن يترك وراءه أثر في مكان الحادث فهو لا يمكن له أن يتحكم في الروائح والإفرازات التي يطلقها جسمه، ولهذا السبب تستخدم كلاب البوليس للتعرف على الرائحة التي يجب التعرف عليها، وذلك بالمقارنة بين رائحتين معروضتين أمامه، وهذا للوصول لنتيجة قطعية في المطابقة[82].

الفرع الثاني

الأجهزة المستعملة في البحث الجنائي

---

[80] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 127.**

[81] عادل عبد الغاني خراشي، مرجع سابق، **ص 121.**

[82] عبد العزيز محمد أحمد بن حسين، "استخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات"، **مجلة الأمن والحياة الأكاديمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 195، ديسمبر، **1998**، **ص.ص 48-49.**

عرف التطور التكنولوجي موجة من الأجهزة العلمية الحديثة المستعملة في التحقيق الجنائي وأصبح يعتمد عليها كثيرا للوصول للحقيقة والفاعل، وهذا بطريقة علمية دون اللّجوء لوسائل غير إنسانية، كما كان مستعملا في القديم، فهذا يساعد قاضي الحكم في مسألة الاقتناع للفصل في القضية المطروحة أمامه.

ونظرا لتعدد الأجهزة نجد أن الضواء مسلطة على من له الدور الفعال في الوصول للدليل العلمي لإثبات الجريمة، فمن خلال ذلك نشير إلى بعض الأجهزة الأخرى حيث ندرس فحص الآثار الجنائية داخل المخابر العلمية.

أولا: جهازكشف الكذب

يعمل هذا الجهاز على تسجيل التغييرات الفجائية التي تحدث بالمتهم عن كذبه عن طريق قياس تنفسه ونبضه وضغط دمه في وقت واحد، من خلال هذا يوضح مدى علاقته بالجريمة أو عدمها، ولهذا الجهاز له عدّة أجهزة فرعية أين كل فرع يقوم بعمل معين كجهاز قياس نبضات القلب، ضغط الدّم، جهاز تسجيل تغيير مقاومة الجلد للكهرباء، فهذا الجهاز يضعه خبراء مختصون في علوم الجريمة والشرطة العلمية والطب الشرعي، فأغلب المشتبه فيهم يخافون من مواجهة هذا الجهاز خوفا من اكتشاف الحقيقة، أمّا إذا كان بريئا فهو لا يمانع من خضوعه للجهاز لأنّ ليس لديه ما يخشاه[83].

ثانيا: أجهزة الفحص المجهري

تستخدم هذه الأجهزة لفحص الآثار المتروكة من طرف الجاني في مسرح الجريمة، وذلك خلال مختلف العناصر سواء حية أو ميتة، صلبة أو سائلة، كبقع الدم، الشعر، الألياف، الأنسجة ...الخ، فهذه الأجسام غالبا ما تكون صغيرة لابد من أجهزة لتكبيرها، كما أنّ المتهم قد يغفل عن وجوده هذه الأخيرة نظرا لدقتها وصغرها[84].

ولكنه نادرا ما يترك أثرا كبيرا ظاهرا، فيبدأ الفحص أولا باللجوء إلى العدسات المكبرة والتي لا تزيد نسبة التكبير فيها 5 أضعاف حيث يوضع الأثر المراد فحصه على بعد أقل من البعد البؤري للعدسة المستعملة، وفي حال عدم التمكن من رؤية الأثر بواسطة هذه العدسات فيتم اللجوء لإحدى الأجهزة التي يحتويها الفحص المجهري وهي[85]:

---

[83] بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **ص 165.**

[84] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 273.**

[85] عبد الفتاح مراد، مرجع نفسه، **ص 271.**

1/ منظار الرؤية الداخلي:

هو عبارة عن جهاز ماسورة رفيعة لها إضاءة ومجموعة عدسات تساعد على رؤية الجسام وما هو موجود بداخلها، ويستعمل في فحص الأقفال من الداخل لإظهار آثار استعمال المفاتيح المصطنعة، كذلك يستعمل فيما يخص ماسورة السلاح.

2/ الميكروسكوب العادي المحمول:

يتكون من عدسات عينية وأخرى شيئية، فهو مجهز بوسيلة إضاءة وحامل الشرائح والمرايا العاكسة، فيوضح الشيء المرغوب في فحصه، وبذلك تتكون به صورة حقيقية من الجهة المقابلة أي معاكسة، كما يستخدم لفحص آثار الطلقات النارية [86].

3/ الميكروسكوب المقارن:

يتكون من عدسات ووحدة عينية واحدة، ويستخدم لفحص البصمات وآثار الشعر والألياف، وقطع القماش والأنسجة[87].

4/ الميكروسكوب المجسم:

عبارة عن ميكروسكوبين يرى بهما أثر واحد، فهو يستخدم في فحص الآثار التي تحتاج لتجسيم وعمق ميداني كالشعر...

5/ الميكروسكوب الإلكتروني:

يستعمل في فحص آثار حجمها أدق من 0.1 غرام، حيث يعتمد هذا الجهاز على الشعاع الإلكتروني الذي يمكن الحصول عليه باستخدام فرق جهدين قطبين أحدهما سالب والثاني موجب داخل أنبوب فارغ، فتنبعث شرارة من السالب نحو الموجب، ويستخدم هذا الميكروسكوب في عدّة اختبارات كفحص نوع الأتربة الدقيقة الموجودة بمسرح الجريمة ومقارنتها بتلك العالقة بملابس المشتبه فيه[88].

ثالثا: الكمبيوتر ودوره في الإثبات الجنائي:

قامت مؤسسات الأمن والشرطة بالاستعانة في كثير من الدول بجهاز الكمبيوتر، وإضافته إلى الخدمة في البحث الجنائي لما يحمله من نتائج وتوصيات فائقة حيث أول من استخدمه هم الولايات

---

[86] أحمد أبو القاسم، مرجع سابق، **ص 283-284.**

[87] عبد الفتاح مراد مرجع سابق، **ص 294-295.**

[88] أحمد أبو قاسم، مرجع سابق، **ص 294-295.**

المتحدة الأمريكية، بعدها فرنسا وبريطانيا... في حوادث مختلفة مبينين من خلاله نوع الجريمة الواقعة والأسلوب الإجرامي المتعدد، كما استعمل أيضا للكشف عن جوازات السفر المزورة[89].

وتمتاز بياناته بأنها بيانات قطعية ويقينية يتم اللجوء إليه متى استوفى الأمر ذلك، أمّا ما يخص الخبراء الجزائريين فأعدوه أحد الأجهزة العامة التي يلجؤون إليها لدوره الفعال في مختلف العمليات، فنجد أنّ هذا الأخير في مجال البصمات هو من يتولى فحصها ووضع التقسيمات الفنية لها وهذا تحت إشراف خبير مختص، فبهذا أصبح يضمن جمع المعلومات بطريقة سريعة مع الدقة في تلك المعلومات المتحصل عليها[90].

رابعا: الإنترنت ودورها في الإثبات الجنائي

كون أنّ الإنترنت ذات الوسيلة العلمية التقنية العالمية، فقد أصبحت الوسيلة الأكثر التي يعتمد عليها مخابر الشرطة العلمية اليوم في البحث والتحري لمعرفة وفك لغز الجريمة الواقعة والوصول لمرتكبيها، خصوصا أنّ المجرمون أصبحوا يستعملونها (الإنترنت)، بشكل محكم خاصة في الجرائم العابرة للحدود[91].

فهذا ما يجعلنا نتأكد أنّ هذه الإنترنت حققت معجزات كثيرة في مجال البحث الجنائي، فلم يعد الأمر يقتصر على توزيع صور الجاني في الجرائد والتلفزيون، بل أصبحت الإنترنت بفضلها وبفضل تطورها السريع من تمكن الشرطة من الوصول للجاني نفسُه[92].

لكن رغم أنّنا أصبحنا في زمن لا يستغنى عن الإنترنت في وقتنا الحالي إلاّ أنّها أصبحت من ضحايا النشاط الإجرامي، فهناك جرائم ترتكب من خلالها كسرقة المعلومات، غسيل الأموال، ولكن رغم كل هذا فتبقى الإنترنت هي الأساس في التعرف على الأثر الجنائي الذي يؤدي ويوصل للدليل المادي، وذلك بهدف إثبات الجريمة الواقعة[93].

---

[89] الشهاوي قدري عبد الفتاح، مرجع سابق، **ص 35.**

[90] الشهاوي قدري عبد الفتاح، مرجع نفسه، **ص 36-37.**

[91] خربوش فوزية، مرجع سابق، **ص 64.**

[92] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 153.**

[93] الشهاوي قدري عبد الفتاح، مرجع سابق، **ص 47.**

الفصل الثاني

طرق المخابر العلمية

في معاينة مسرح

الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة الشاهد الأساسي على الجريمة والمجرم، فهو المكان الذي يحتوي على الآثار المادية للجريمة، والمعاينة هي التي تسمح للخبراء باستظهارها، فإنّ آثار مسرح الجريمة دالة لاكتشاف الجناة ممّا يجعل اتخاذ إجراءات جد صارمة للمحافظة عليه على أكمل وجه واكتشاف معظم أبعاد الجريمة والمحرم، فمعاينة مسرح الجريمة يؤدي إلى العثور على آثار مادية قد تكون واضحة أو دقيقة أو حتى مجهرية لا يمكن رفعها إلى بالرجوع إلى فرق المخابر العلمية والاستعانة بهم، فإنّ هذا الأخير تتمثل مهامه في مسح مسرح الجريمة كسحا دقيقة أي تحصينه وتوثيقه بهدف البحث عن الآثار التي يكون قد خلفها الجاني وراءه.

نتطرق في الفصل الثاني إلى طرق المخابر العلمية في معاينة مسرح الجريمة ففي المبحث الأول سنقوم بدراسة كيفية توثيق مسرح الجريمة، وفي المبحث الثاني وسائل المخابر العلمية في فحص أثار الجريمة.

المبحث الأول

كيفية توثيق مسرح الجريمة

يُعد توثيق مسرح الجريمة بمثابة صورة حيّة لمحل الحادث، تسمح للقاضي أن يستعين بها في مجال الإثبات الجنائي لاحتوائه على مختلف الإجراءات المتخذة من الخبراء، فالقاضي أثناء محاولة فهمه لملابسات القضية المطروحة عليه أن يتخيّل ويعيد إجراء الأحداث بذهنه، الأمر الذي يستوجب على الفرق المخابر العلمية العاملة على موقع الحادث توثيق المعطيات الموجودة بطريقة منهجية، باعتبار مسرح الجريمة الحلقة الأهم من بين الحلقات الأخرى التي يستطيع التعامل معها في هذه المرحلة لأنّه المستودع الأساسي لمضمون جميع الأدلة، لذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: إجراءات معاينة مسرح الجريمة (**المطلب الأول**)، ومن ثم معاينة مسرح الجريمة بين الخطأ والإثبات (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

إجراءات معاينة مسرح الجريمة

عند ارتكاب الجاني لجريمة ما لابد أن يترك ورائه الدليل المادي الذي يدّل على شخصيته الإجرامية، فقد تتأثر أو تزول بفصل عدة عوامل، فهذا الدليل يبقى بمكان الواقعة ويظل الشاهد الصامت على ارتكابها، ويمكن أن يكون معرضا للهلاك إذ لم يسرع لحمايته، وكذا أوجب قانون الإجراءات الجنائية لتنتقل سريعا إلى مسرح الجريمة بمجرد إخطاره بوقوع جريمة للقيام بكافة الإجراءات اللامة لحمايته وتحصين هذه الآثار، ويثبت حالة الأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فلا تؤتي بذلك جهود المخبر العلمي ثمارها دون اجتهاد وتفاني المحققين وخبراء مسر الحادث بمكان الجريمة، وليه ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين الأول نورد فيه سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة والثاني طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة.

الفرع الأول

سرعة الانتقال لمسرح الجريمة

تعتبر من أهم إجراءات جمع الأدلة الانتقال إلى محل الواقعة، وإن كان المحقق أن يبدأ تحقيقه بالإجراءات التي يراها أكثر ملائمة لطبيعة الجريمة وظروفها الخاصة، فإنّ من الأفضل أن ينتقل المحقق الجنائي في الوقت المناسب إلى مكان الحادث ويعاينه بحضور المتهم والشهود، ويصفه وصفا دقيقا مع إيضاح ما يستلزم مصلحة التحقيق إيضاحه من اتجاهات أو مسافات، وبحث عما

يكون بمكان من آثار طلقات نارية أو مواد ملتهبة، ويضع رسما تخطيطيا لمكان الحادث كلما أمكن ذلك وكانت له فائدة في استجلاء كيفية وقوع الحادث.

وإذا وجدت آثار يُظن أنّها لملابس المتهمين أو مخلفاتهم، يمكن الاستعانة بخبراء المعمل الجنائي لبيان ما تحويه من أدلة مادية تفيد في التحقق من آثار دماء أو آثار بيولوجية أو تمزيق أو قطع بطريقة معينة، كذلك إثبات ما يكون الجاني قد تركه من آثار هامة كآثار الأقدام وبصمات الأصابع وبقع الدم وغيرها في سبيل ذلك أن يفحص بدقة وعناية تامتين الأشياء التي يحتمل أن يعلق بها أثر بصمات الأصابع، وأن يحافظ على هذه الأشياء وعلى كل شيء يثبته في أن تكون عليه بصمة الأصبع أو أثر القدم، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تعرضها للمؤثرات الجوية[94].

لإضافة إلى ذلك يجب على المحقق سرعة الانتقال إلى محل الحادث إذا كان هناك جدوى من الانتقال، كما إذا كان الانتقال لجمع الدلة كما هو الشأن في الجرائم التي يمكن أن يتخلف وراءها آثار مادية، يمكن أن تدل على مرتكب الواقعة كجرائم القتل والخطف والحريق العمد أو بإهمال، وحوادث المرور الخطيرة والجرائم الأخرى التي يرى فيها المحقق جدوى من الانتقال، أمّا إذا لم يكن هناك جدوى فلالا داعي منه كما هو الشأن في جرائم الرشوة والتزوير مما لا يتخلف وراءها آثار يمكن أن تتم عن شخصية الجاني[95].

كما أنّ قيمة مسرح الجريمة تتدهور بسرعة بفعل الزمن، فقد تقضي العوامل الطبيعية كالأمطار والرياح على تلك الآثار أو تلوثها أو تدمرها فعامل السرعة له أهمية كبرى، أين ثبت أن التأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة يؤخر في القضية[96].

وعند الانتقال إلى مسرح الجريمة يجب اتباع مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية منها:

أولا: التحضير للانتقال إلى مسرح الجريمة

إنّ للتعامل مع مسرح الجريمة يجب مراعاة أهم عنصر وهو عنصر الزمن، كما على الخبراء التوجه فورا إلى مسرح الجريمة حتة يُوفر على نفسه عناء البحث عن الأشخاص والأشياء، وحتى

---

[94] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، د، ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2016، ص 440-441.**

[95] جمعة عبد المجيد حسن شعبان خضر، مخلفات الجريمة ودورها في الإثبات في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، د، ط، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، **2015، ص 292.**

[96] هشام عبد المجيد فرج، معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي، دار الفجر، القاهرة، **2004، ص 15.**

يتوفر عنصر الزمن وجب عليهم مسبقا التحضير السليم للانتقال إلى مسرح الجريمة وفقا لمجموعة من الخطوات منها، عند إبلاغ عناصر الضبط القضائي بوقوع الجريمة يجب عليهم إبلاغ المسؤولين بمضمون البلاغ وقبل الانتقال يجب إعداد المعدّات والوسائل اللاّزم للنقل، وتحديد الخبراء الذين تتطلب معاينة مسرح الجريمة وأخيرا يتم الانتقال إلى مسرح الجريمة[97].

ثانيا: كيفية الدخول إلى مسرح الجريمة

عند الدخول إلى مسرح الجريمة يجب الالتزام بمجموعة من الضوابط منها التأني والهدوء وذلك لأنّ هدوء القائم بالمعاينة وكل حركة يقوم بها لهما أهمية على ما يحتويه المسرح من آثار، وأنّ في حالة ارتكاب خطأ ما داخل مسرح الجريمة فإنّ هذا الأخير لا يمكن استدراكه وتصحيحه بأي حال من الأحوال، عند الدخول يجب توخي الحذر والانتباه إلى وجود آثار معينة قد تكون سريعة الزوال، أمّا إذا كان المسرح الذي تتم معاينته أحد سكان المنزل لمعرفة كل التغيّرات التي حدثت في ذلك المكان[98].

ثالثا: التحفظ على مسرح الجريمة

عند الوصول إلى مسرح الجريمة حسب المادة **42** من ق.إ.ج.ج: "**يجب القيام بأول إجراء وهو التحفظ على مسرح الجريمة بما فيه من آثار، وذلك بإبقاء مكان الحادث في نفس الظروف المادية وعدم لمس أو إزالة أي أثر مادي أو نقله**"[99].

وعدم العبث بالآثار المادية وعدم تغيير أماكنها، فلا يجوز إضافة ما لم يخلفه الجاني من آثار، كما يمنع الدخول إلى مسرح الجريمة أي شخص كانت صفته[100].

كما يجب ألاّ يسمح بدخول رجال الصحافة والتلفزيون إلى مسرح الجريمة وهذا لتفادي تسرب أي معلومة، كما يجب على ضباط الشرطة القضائية أن يقوم بتأمين مسرح الجريمة عن طريق إحاطته بالشريط الأصفر العازل ليعزل مسرح الجريمة عن باقي الأماكن، كذا الحفاظ على كافة الآثار المتواجدة فيه[101].

---

[97] محمد الأمين البشرى، التحقيق الجنائي المتكامل، دار الحامد، عمان، **2012**، **ص 167**.

[98] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، **ص 105**.

[99] يراجع في ذلك:

الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد 48 الصادرة في 10 يونيو 1966، المعدل والمتمم.

[100] محمد الأمين البشرى، مرجع سابق، **ص 170**.

[101] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 41**.

ومن الضروري قيام المحقق أو ضباط الشرطة المتواجدة بمسرح الجريمة بتحديد الشخاص الذين دخلوا إلى مسرح الجريمة لاستبعاد بصماتهم، وإذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أو وجود أشخاص آخرين مصابين عليه استدعاء الإسعاف، مع مراعاة إرسال حراسة معهم[102].

ولذا تدوين أسماء الحاضرين في مسرح الجريمة من شهود وأشخاص لهم علاقة بالحادث، وعدم جمع الشهود مع بعضهم أو مع المشتبه فيهم ومناقشة تفصيلات الحادث مع الموجودين وتدوين كل ما تقع عليه عينه[103].

وعلى سلطات التحقيق البقاء في مسرح الجريمة حتى الانتهاء من عملية فحص ومراجعة المسرح بدقة للحصول على أي معلومات إضافية، ولا يجب ترك مسرح الجريمة قبل استكمال التحريات بالمنازل والأشخاص المحيطين بالمسرح، مقابلة الشهود وأخذ أقوالهم بتجميع كل الأشياء التي استخدمت في توثيق مسرح الجريمة مثل أفلام التصوير الفوتوغرافي ومحضر التحقيق، وجهاز التسجيل والأوعية المحفوظ بها الآثار المادية، وأخيرا إلقاء نظرة عامة على الموقع قبل المغادرة للتأكد من عدم نسيان أي شيء[104].

رابعا: الاستعانة بالخبراء

إنّ بعد الإجراءات الأولية تبقى مسرح الجريمة على ما هو عليه حتى يتم ندب ذوي الخبرة في مجال المعاينة اللازمة لمسرح الجريمة، ومن بينهم الطبيب الشرعي لتوثيق حالات الوفاة ومعرفة أسبابها ومعاينة الجثة في حالة الوفاة، كما ينبغي على جهة التحقيق ومأموري الضبط القضائي أن يوفروا كافة المعلومات التي لديهم عن الجريمة للخبراء حتى يتسنى لهم تحديد المهام المطلوبة[105].

الفرع الثاني

طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة

يتم تحديد طريقة البحث في مسرح الجريمة على حسب طبيعة الموقع وحجمه ومدى تعقيده، وذلك على المحقق قبل البدء في عملية دخول مسرح الجريمة اتباع بعض الإجراءات حفاظا على الأثر المادي والحرص على إتلافها وتحديد المسارات التي يفضل البدء فيها، ومكان الخروج بعد إجراء المعاينة وهذه الطرق كالتالي:

---

[102] أحمد عبد اللطيف الفقي، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر، د، ب، ن، **2003، ص 65.**

[103] الهيتي محمد حماد، الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي، دار الكتب، مصر، **2008، ص 93.**

[104] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 90.**

[105] خلف الله عبد العزيز، مرجع سابق، **ص 14-15.**

أولا: طريقة الشريط الواحد (الطريقة الطويلة العرضية)

تستخدم هذه الطريقة لتغطية منطقة كبيرة يتحرك الباحثون واحد طوليا والآخر عرضيا لتغطية نفس المنطقة مرتين، وتعتبر هذه الطرق أفضل طريقة لتغطية منطقة كبيرة في حالة توافر عدد كاف نت الباحثين[106]، حيث تتبع هذه الطريقة بأخذ مسرح الجريمة شكل المستطيل أو المربع، حيث يسير الثلاثة القائمون بالمعاينة متخذين من الضلع الغربي للمستطيل أو المربع بداية لهم في اتجاه موازي لضلعه الجنوبي حتى نهاية ضلعه الشرقي، ثم يتابعون سيرهم الموازي للضلع الجنوبي في اتجاه الغربي، وهذا حتى يتسنى لهم اكتشاف محتوى المستطيل أو المربع عند ضلعه الشمالي ثمّ يكرر العملية في الاتجاه العكسي حيث يعودوا إلى نقطة البداية في ملتقى الضلعين الشرقي والغربي[107]، حيث بقوم الباحثون بمعاينة مكان الحادث من باب الدخول إلى باب الخروج بحيث لا ينتقل من غرفة إلى أخرى أو من مكان إلى آخر إلا بعد أن يغطي محل المعاينة بالكامل[108].

ثانيا: طريقة الشريط المزدوج

هذه الطريقة تستخدم في مسرح الجريمة المهيكل هندسيا إلى مربع أو مستطيل، وتختلف عن سابقتها في وجوب اتباع القائمين بالمعاينة عند دخولهم المربع أو المستطيل الذي تجري معاينته مسارين أو اتجاهين أحدهما يكون موازي للضلع الشرقي والغربي والآخر موازي للضلعين الشمالي والجنوبي، وهذه الطريقة سهلة وسريعة ويمكن أن تتم بمحقق واحد حيث يبدأ التحرك من أحد أركان المكان طوليا وعند وصوله للجدار المواجه يأخذ خطوة جانبية ثمّ يعود عكس الاتجاه موازيا لطريق الذهاب ويكرر ذلك في المكان حتى الانتهاء من فحصه بالكامل[109].

ثالثا: الطريقة الدائرية (طريقة عقرب الساعة)

تستخدم هذه الطريقة بكفاءة في مسرح الحادث الصغير، يبدأ الباحث من مركز المسرح أو من محيطه الخارجي ثم يتحرك بطريقة دائرية حتى يصل لنهاية المكان، ثمّ يأخذ خطوة جانبية ويبدأ من فحصه بالكامل، فإنّ هذه الطريقة من الطرق الهامة والتي تحتاج من القائم عليها اليقظة التامة وقوة الملاحظة[110].

---

[106] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، ص 147.

[107] رمسيس بهنام، البوليس العلمي وقت التحقيق، منشأ المعارف، مصر، **ص 58.**

[108] محمد خليفة عبد الله الحسن، أسرار مسرح الجريمة، د،ط، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **2007، ص 13.**

[109] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، **ص 280.**

[110] طه أحمد طه مثولي، التحقيق الجنائي وقت استنطاق مسرح الجريمة، د، ط، منشأ المعارف، مصر، **2000، ص 33.**

رابعا: طريقة العجلة

ينجمع الباحثين في مركز المسح مكان تواجد الجثمان ثم يتحركوا قطريا للخارج، ومن عيوب هذه الطريقة سهولة إفساد الآثار من خلال التحرك فوقها[111].

خامسا: طريقة الطوق أو النطاق

تستخدم هذه الطريقة بكفاءة في المواقع الداخلية، أين يتم تقسيم مسرح الجريمة إلى مربعات أو قطاعات حيث يتم فحص كل مربع أو قطاع عن طريق محقق واحد، فغالبا ما تستخدم هذه الطريقة إذ كان ذو رقعة كبيرة إذ كان مسرح الجريمة قطعة أرض زراعية كبيرة أو أرض صحراوية مسطحة فيمكن هيكلة هذه القطعة هندسيا إلى مربعات أو مستطيلات صغيرة[112]، فمهما كانت الطريقة المستخدمة في البحث في مسرح الجريمة، يجب أن يبدأ البحث بعزل وحماية وتأمين المسرح، ويبدأ البحث في الأرض نظرا لسقوط معظم الآثار في أماكن مسرح الحادث الابتدائية الأخرى، وتشمل مكان دخول المتهم، مكان هروب المتهم، يد وجسد وشعر وملابس وحذاء المتهم، مكان تواجد أداة الجريمة، المكان الأصلي للحادثة الإجرامية[113].

المطلب الثاني

معاينة مسرح الجريمة بين الإثبات والخطأ

يقوم رجال الشرطة العلمية والمختصون في المخابر العلمية بنقل حالة مسرح الجريمة للسلطات المختصة التي ينتقل إليها ملف القضية بعد إجراء التحقيق الولي وذلك يكون بواسطة إثباتها بعدّة طرق وسبل مختلفة حسب ما تقتضيه حالته أو حسب ما تتطلبه تلك الحالة، مما يسّهل عليهم إعادة تجسيده في حالة ما تطلبت الضرورة ذلك مثل من قبل قاضي التحقيق، ويمكن لعناصر الشرطة العلمية أثناء معاينة مسرح الجريمة من ارتكاب بعض الخطاء سواءا كان ذلك أثناء الإثبات أو في أي مرحلة كانت لذا نتناول كفرع أول إثبات المعاينة وكفرع ثاني أخطاء المعاينة.

الفرع الأول

إثبات المعاينة لمسرح الجريمة

بعد التخلص من كل إجراءات المعاينة يجب على أعوان الشرطة القضائية إثبات هذه الأخيرة التي تعد مرآة تعكس مسرح الجريمة، ويتبين ما يحتويه وذلك لإرسالها للسلطة القضائية لاستكمال

---

[111] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 145.**

[112] طه أحمد طه مثولي، مرجع سابق، **ص 34.**

[113] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 147.**

إجراءات التحقيق المخوّلة لقاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ثم البتّ والحكم في القضية، ويتم الإثبات وفقا لربعة أساليب وتكون كما يلي[114]:

أولا: المعاينة بالكتابة

تعتبر الكتابة من أقدم الوسائل لإثبات المعاينة فبذلك تصف حالة مسرح الجريمة تجسد في شكل محضر تحرّره الضبطية القضائية أو تكون بواسطة تقرير تعده الشرطة العلمية، وبدورها تنقسم الكتابة إلى عدة عناصر أهمها:

1/ عناصر الكتابة:

أ- تحديد تاريخ ووقت الوصول لمسرح الجريمة

ب- وصف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الآثار المادية المتواجدة بهم خاصة إذا كان مسرح الجريمة مفتوح، مثال في حال كانت جريمة قتل يجب وصف حالة محل الجريمة وحالة الجثة وغيرها من العناصر[115].

2/ قواعد إعداد المحضر:

لإعداد محضر أو تقرير لابد من اتباع مجموعة قواعد نجد أهمها:

- الاعتماد على الألفاظ البسيطة والخط الواضح مع الوصف الدقيق لكل ما يقع عليه البصر وله أي علاقة بالجريمة الواقعة.

- وجوب مراعاة الأمانة، أي تدوين ما تمت رؤيته وفحصه فقط مع تجنب إبراز أي رأي شخصي واستنتاجات خاصة.

وبحسب المكان على ضابط الشرطة العلمية اتباع ما يلي:

أ/ بالنسبة للمكان المستور:

هذا يكون بوصف الجهات الأربعة ثم تليه وصف الشقة بدقّة ويحدد الحجرة والتي وقعت فيها الجريمة ويصفها وصفا دقيقا ثم يأتي لوصف محل الجريمة.

ب/ بالنسبة للأماكن المفتوحة:

يجب عليه أن يحدد الجهات الأربعة أولا وذلك لاستعانة بما في تحديد المكان ومعرفة كيفية الدخول والخروج منه والآلات المستخدمة في حال وجدت[116].

---

[114] مباركي جمال الدين لزرق، "إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة"، **مجلة المتون**، المجلّد 8، عدد 4، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، **2007**، **ص ص 686-688**.

[115] أحمد أبو الروس، مرجع سابق، **ص 140**.

ثانيا: إثبات المعاينة بالتصوير

يعد التصوير الفوتوغرافي من أهّم الوسائل التي يعتمد عليها في الإثبات وتكون إما بالتقاط الصور، أو عن طريق تسجيل فيديو.

1/ إثبات المعاينة بالتقاط الصور:

يقوم رجال الشرطة العلمية على الاعتماد على هذا الأسلوب أثناء إجراء المعاينة، حيث يقومون أولا بالتقاط عدد من الصور لمسرح الجريمة إذ يتم أولا تصوير موقع الجريمة أي المكان الذي وقعت فيه الجريمة من الخارج مع التركيز على المنافذ الخارجية والطريق الذي سلكه الجناة وصولا لمكان وقوع الحادث، ثم بعدها يستقلون لاتخاذ صورة للمنظر العام لهذا الأخير، وصورة أخرى تبرز تقسيماته الداخلية، ثم يأخذون عدة صور للمجني عليه كالجثة في حالة القتل مثلا أو السرقة (مكان حدوثها)، ويقدم صور فردية للوسائل المستعملة في مكان أو مسرح الجريمة [117].

ونجد أنّه يظهر (التصوير) حالة المكان الذي تركه الجاني عليها دون مبالغة ومهما طال الزمن على مرور تلك الحادثة مما يعين القاضي على الحكم في القضية، فقد يغفل عناصر الشرطة العلمية على توثيق وتدوين بعض الملاحظات الهامة على خلاف الصور الفوتوغرافية التي تظهر ما غفل عنه العناصر وتوضحّ كل ما يحتويه مسرح الجريمة[118].

كما أنّه من الواضح أنّ هذا الأسلوب يجب على من يقوم به أن يكون تقنيون مختصون في التصوير والذين تشترط فيهم مجموعة من الشروط أبرزها ما يلي:

- وجوب على المصور الجنائي بأنّ مسرح الجريمة ذو أهمية بالغة في كشف وفك لغز الجريمة الواقعة والتوصل لمرتكبها.
- أن تكون له تكوين خاص بكيفية التصوير داخل مكان الجريمة وكذا الأماكن التي من الممكن أن تتواجد فيها آثار مادية.
- وجوب انتقال المصور الجنائي لمسرح الجريمة بسرعة والتأكد من صلاحية الأدوات المستخدمة في التصوير قبل البدء في ذلك[119].

---

[116] مباركي جمال الدين لزرق، مرجع سابق، **ص 683.**

[117] محمد فاروق كامل، القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي، د، ط، دار الحامد، الأردن، **2014، ص 256.**

[118] طه أحمد طه المتولي، مرجع سابق، **ص 118.**

[119] أحمد أبو الروس، منهج البحث الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، د، ط، الإسكندرية، مصر، **2009، ص 104.**

2/ إثبات المعاينة بتصوير الفيديو:

بالرجوع إلى الوسائل السابقة المستعملة (كالتقاط الصور والكتابة...)، نجد أنّ هذه الطريقة حديثة في مجال إثبات المعاينة وذلك نتيجة لتطور العلم ووسائل التصوير، فهذه الطريقة تعمل على تسهيل وصف مكان وقوع الجريمة، بكل بدقة وتفاصيل خاصة إذا كان الفعل مستمرا ويكون ذلك في حالة التلبس، فإنّه بذلك يعطي صورة حقيقية للجريمة أثناء اكتشافها أو وقت وقوعها وبالتركيز على خطوات الأفراد المشتركين فيها للتعرف على مرتكب الجريمة، وذلك عن طريق الجمع والبحث عن كل الأدلة الواضحة والمقنعة، وهذا الأسلوب له نفس أهمية وفائدة إثبات المعاينة بالتقاط الصور[120].

ثالثا: إثبات المعاينة بالرسم التخطيطي

يعد الرسم التخطيطي كإضافة جديدة للتقرير بالمكتوب والصور الفوتوغرافية المأخوذة من مسرح الجريمة وله ميزة خاصة كونه معّبر ويركز على الآثار الهامة، وهذا ما يجعله أداة هامة ومفيدة لوصف مسرح الجريمة، وهو رسم يوضح ويحدد أماكن وقوع الجريمة وكل ما له صلة بالجريمة ويساعد على الوصول للحقيقة وتحديد نوع وطبيعة الجريمة الواقعة، ولنجاح هذا الأسلوب لابد من اتباع هذه الخطوات[121]:

- على الذي يرسم الرسم التخطيطي أن يتواصل مع من كان في مكان وقوع الجريمة لجمع كل تفاصيل الجريمة.
- يقوم بإعداد رسم تخطيطي أوّلي مع إيضاح التغيرات الواقعة.
- فصل ورقة الرسم عن ورقة الكشف.
- تحديد الجهات الأربعة المحيطة لمحل الحادثة.
- مراعاة وحدة القياس، (مثال استخدام المتر فقط)[122].
- وجوب احتواءه على كل التفاصيل المحيطة بمسرح الجريمة بشكل دقيق.

كما يجب على القائم بالرسم التخطيطي أن يبين فيه كل من مكان الحادث، وما هو موجود به وكذلك بيان المسافات، وكل ما يتعلق بأدلة مادية قد عثر عليها مكان وقوع الجريمة مع تبيان

---

[120] أحمد أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، مرجع سابق، **ص 140.**

[121] الردايدة عبد الكريم، إجراءات التحقيق الجنائي وأعمال الضابطة العدلية، د، ط، دار الحامد، عمان، **2013، ص 102.**

[122] عبد الفتاح عبد التطليق الجبارة، الإجراءات الجنائية في التحقيق، د، ط، دار الحامد، عمان، **2015، ص 168.**

وتوضيح الجهات الأصلية في الرّسم، وبهذا يكون هذا المخطط واضحا لكل من اطلع عليه، وفي حال كان ممكن أخذ صور فتوغرافية كان ذلك أفضل وأحسن لوضوح أكثر وبهذا يكون قد أوفى عمله بكل دقة ووضوح[123].

رابعا: إثبات المعاينة بالحاسب الآلي

بعدما ذكرنا كل الوسائل السابقة لإثبات المعاينة في مسرح الجريمة نجد أنّ هناك وسيلة أخرى عملت على الإثبات، فهناك من أدرج هذه الوسيلة ضمن وسائل الإثبات فيما يخص معاينة مسرح الجريمة، وهذا الأسلوب أو الوسيلة هي الحاسب الآلي، فيتم استخدامه خارج مسرح الجريمة[124]، ويكون ذلك من خلال إعادة تجسيد ما تم إثباته بواسطة التصوير الفوتوغرافي والرسم التخطيطي في صيغة ثلاثية الأبعاد (3D)، أو ما يسمى بمحاكاة الواقع، فهذه الطريقة تساعد على إظهار الحقيقة الموجودة على مسرح الجريمة للأشخاص الذين لم يعاينوه، إلاّ أنّ ما يعاب على هذه الطريقة على التصوير الفوتوغرافي والرسم التخطيطي فقط[125].

الفرع الثاني

أخطاء المعاينة في مسرح الجريمة

عند قيام رجال الشرطة العلمية بعملية المعاينة في مسرح الجريمة قد يقعون في أخطاء تؤثر سلبا على عملية التحقيق الجنائي والوصول للحقيقة واستخراج الأدلة التي يحتويها مسرح الجريمة، كذلك قد تكون أو تقع هذه الأخطاء من طرف الأشخاص المتواجدين في مسرح الجريمة سواءا كان ذلك عن قصد بغرض تضليل رجال الشرطة العلمية وطمس آثار الجريمة أو بغير قصد عند مساعدة الضحايا المتضررين من الجريمة، وتكون هذه الأخطاء وفق ما يلي[126]:

---

[123] المنشاوي عبد الحميد، أصول التحقيق الجنائي، د، ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د، س، ن، **ص 92.**

[124] عمار عباس الحسني، التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف الجريمة د، ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، **2015، ص 173.**

[125] عمار عباس الحسني، مرجع سابق، **ص 173.**

[126] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 110.**

أولا: عدم المحافظة والسيطرة على مسرح الجريمة

بعد انتقال الشرطة العلمية لمكان وقوع الجريمة للقيام بالإجراءات اللازمة يجب إبقاء المكان كما وجد أو كما تركه الجاني، وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من الأدلة التي تساعد على الوصول لمرتكب الجريمة واكتشاف الحقيقة[127].

وخلال هذه المرحلة يكون لكل طرف تخصصه في البحث والتحري والتحقيق، فلا يتدخل أعلى طرف في الآخر، مثال رجال الشرطة العلمية لا يتدخلون في عمل الخبراء أو رجال الضبطية القضائية....الخ[128].

وبمفهوم آخر نقول أنّ مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت الذي يفصح عن حقائق الجريمة، ولهذا ينبغي الحرص عليه وإبعاد كل ما يؤدي لتغيير معالمه، ففيه يكون نقل المعلومات وكل ما يحتويه بشكل دقيق وصحيح عن طريق التصوير، فهي العملية التي توضح معالم مسرح الجريمة، وكل ما يحتويه، ويشرف على هذه العملية إلى جانب المصور الجنائي ضابط الشرطة العلمية، والى جانب عملية التحقيق تكون عملية التخطيط لأنّه يبرز الكثير من الأشياء والأدلة التي لا يبرزها التصوير، كما أنّه يعطي صورة واضحة عن داخل وخارج مسرح الجريمة[129].

ثانيا: أخطاء أخرى قد تقع داخل مسرح الجريمة

يقوم فيق التحقيق الجنائي الفني المتمثل في جهاز الشرطة العلمية بمهمة التحقيق على أكمل وجه للوصول للنتائج المرجوة منه، وأي خطأ يصدر أو يقعون فيه يؤدي إلى بطلان كل عملهم وجهدهم أي دون جدوى وفقا للأخطاء التالية[130]:

1/ الأخطاء الداخلية:

يمكن للمتواجدين في مسرح الجريمة الوقوع في أخطاء سواءا كان من طرف المجني عليه أو المقيمين معه، أو غيرهم من الأشخاص قبل وصول الشرطة القضائية، ممّا يؤدي لطمس آثار الجريمة، وفي حال تبيّن أنّ أحدهم قام بذلك عن قصد لتغليط المحققين، تقوم مسؤوليته الجزائية، وهذا العمل أيضا قد يقوم به الجاني نفسه، وذلك بغرض الحصول على براءته أو إسقاط

---

[127] الردايدة عبد الكريم، مرجع سابق، **ص 119-120.**

[128] ماينو جيلالي، الإثبات بالبصمة الوراثية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، **2015، ص 387.**

[129] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2012، ص 108.**

[130] ماينو جيلالي، مرجع سابق، **ص 388.**

المسؤولية الجزائية، مثال وقع حريق بسبب ماس كهربائي وبعد المعاينة عثر على آثار وقود على الأرضية وبمواجهة صاحب المحل اتضح أنّه هو من افتعل الحريق[131].

2/ الإهمال في أداء العمل:

قد يتغاضى رجال الشرطة العلمية عن بعض الأمور التي قد تكون مهمة في عملية التحقيق، ممّا يؤدي إلى ارتكابهم لأخطاء تتبلور أساسا فيما يلي:

- البدء في إجراء المعاينة دون تخطيط مسبق، ممّا يؤدي لعدم دقتها ممّا يحتم على المحقق التعرف على مسار الأحداث من أطراف الجريمة وكذا عدم إعداده للرسائل والمعدات اللازمة لذلك.
- اضطراب رجال الشرطة أثناء المعاينة وشعورهم بالقلق والسرعة، يؤدي للوقوع في أخطاء، فهذه العملية تتطلب الهدوء والرزانة والتركيز للحصول على أكبر عدد ممكن من الأدلة.
- إغفال رجال الشرطة عن تحديد مكان وقوع الجريمة ومنع الدخول والخروج منه، ممّا يؤدي لإتلاف الآثار وحتى لفرار الجناة وفقدان السيطرة في المكان[132].
- محاولة أهل ومعارف المتهم إطلاق صراحه بغرض إفشال المعاينة وذلك للتأثير على رجال الشرطة العلمية.
- معاينة فقط من المكان الذي يستوجب معاينة وإهمال جزء، وهنا يكون قد ضيع أدلة مهمة في الجزء المهمل.
- عدم أخذ الاحتياطات اللازمة مثل ارتداء البذلة البيضاء التي توضح كل ما يلتصق بها من آثار وأدلة.
- قيام رجال الشرطة العلمية بفحص آثار معينة، لكنها تتطلب فحصها من قبل شخص آخر يكون مؤهلا وخبيرا في ذلك، ممّا يؤدي لسقوط قيمته الإثباتية[133].

بالإضافة إلى كل هذا يجب على رجال الشرطة العلمية تسجيل المعاينة، وذلك نظرا لأهميتها البالغة في الإثبات الجنائي لدى النيابة العامة والقضاء لكشف غموض الجريمة، فهذا التسجيل يتيح ويعطي الفرصة للاطلاع عليه ويحمل هذا التسجيل البيانات التالية:

- وصف المكان من الداخل والخارج وربطه بمنطقة ثابتة

---

[131] الردايدة عبد الكريم، مرجع سابق، **ص 121.**

[132] الردايدة عبد الكريم، مرجع نفسه، **ص 121.**

[133] محمد فاروق كامل، مرجع سابق، **ص 259.**

- تمييز الأشياء وإعطاءها رمزا واضحا
- الخاتمة: بيان الإجراء الذي عقب إجراء المعاينة.

ويجب أن يكون ضبط المعاينة لا يحتوي على أقوال أو ادعاءات، ففي حال أضيف ذلك يكون مذكرة ملحقة[134].

المبحث الثاني

وسائل المخابر العلمية في فحص آثار مسرح الجريمة

تعتبر الآثار التي يخلفها الجناة في مسرح الجريمة مصدرا وافرا للأدلة الجنائية في المجال الجنائي، خاصة في ظل التطورات السريعة والمذهلة التي شهدتها علوم الطب الشرعي، والهندسة الوراثية، حيث أدت إلى إمكانية الحصول على أدلة قوية في حلات الإثبات الجنائي من جراء فحص الآثار من أهمية إذ أنّها تُعد الركيزة الأساسية المعتمدة للوصول إلى الحقيقة، فهي الدليل الذي يبني عليه القاضي حكمه، حيث تختلف هذه الآثار وتتنوع حسب نوع الجريمة المرتكبة، من بينها آثار مادية بيولوجية وآثار مادية غير بيولوجية، ومن خلال هذا نتطرق إلى اختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية البيولوجية (**المطلب الأول**)، واختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية غير البيولوجية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

اختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية الحيوية

تعد الآثار البيولوجية في المجال الجنائي مجموعة الآثار المختلفة عن نشاطات الجاني أو المجني عليه بمسرح الجريمة، والتي تنبع من جسدهما أو تختلف عنهم، لذا على المحقق الفني في حالة التعامل مع هذه الآثار والتي قد تشكل دلائل قوية في عملية الإثبات الجنائي لا تقبل الشك تماما كبصمات الأصابع المتعارف عليها، ومن بين هذه الاحتياطات توثيق الآثار بالتصوير الفوتوغرافي بحالة العثور عليها، ارتداء القفازات الطبية خلال مراحل رفع مختلف الآثار البيولوجية.

---

[134] محمد فاروق كامل، مرجع سابق، **ص 260**.

الفرع الأول

البصمات

تمثل البصمات دليل إثبات على تواجد الشخص في مسرح الجريمة والذي يدل على ارتكابه الجريمة ومنها:

أولا: بصمة اليد أو الأصابع

ومن الثابت علميا كذلك أن البصمات لا تتأثر بعوامل الوراثة وعليه لا يمكن أن تتطابق بصمات الآباء مع الأبناء أو الأخوة الأشقاء مع بعضهم البعض ولو كانوا توائم [135].

1/ المنحدرات:

عبارة عن مجموعة من الخطوط الحلمية التي تبدأ من أحد أطراف البصمة، وتتشكل انحناء في وسط البصمة ولها زاوية ومركز، بالإضافة إلى وجود خط واحد ما بين الزاوية والمركز يقطع الوهم الفاصل ما بين نقطة الذكرية ونقطة المركز، وهي إمّا منحدرة إلى اليمين أو منحدرة إلى الشمال[136].

2/ الحلزونية:

تكون نواة البصمة على شكل دائري أو بيضوي أو حلزوني بين زاويتين متقابلتين، أحدهما إلى اليمين والآخر إلى اليسار، وقد تكون به أكثر من زاويتين[137].

ثانيا: بصمة الكف

تتميز بصمة الكف بجميع الخصائص المميزة الثابتة في بصمات الأصابع فالخطوط الحلمية في بصمة الكف أو راحة اليد، تختلف عن تلك الموجودة بالأصابع، لكن من حيث مضاهاتها تكون أصعب من مضاهاة أصابع اليد، ذلك لأنّ الخبير في مسرح الجريمة يكون قد اكتشف جزءا صغيرا من بصمة الكف، ونادرا ما يمكن وجود آثار لبصمة كف كاملة، لذلك فإنّ عملية مضاهاة جزء صغير من بصمة كف أو راحة يد غير محددة مع بصمة كف كاملة أصعب من مضاهاة بصمة أصبع مع أخرى [138].

---

[135] يراجع في ذلك:

JEAN GAYET , omanuel de policier, **p 110**

[136] عبد الرحمان محمد المحمودي، البصمات الخفية وطرق معالجتها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **2007، ص 16.**

[137] منير رياض حنان، الطب الشرعي والوسائل العلمية والبوليسية المستخدمة في الكشف عن الجرائم وتعقب الجناة، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، **ص 120.**

[138] عبد الرحمن محمد المحمودي، مرجع سابق ، **ص 23.**

فالخبير عند معينة مكان الحادث يقوم برفع أجزاء صغيرة من بصمات راحة الأيدي مضاهاتها ببصمات أخرى، وذلك لاحتمال وجوده في مكان معين من راحة اليد، ثم تقارن على أساس الشكل العام من حيث اتجاه الخطوط في كلتا الحالتين، وكذا البحث عن الحجزات والأشكال الخاصة في راحة اليد[139].

ثالثا: بصمة الأظافر

الظفر هو عضو ملحق بالجلد، وقد أثبتت الأبحاث العلمية والدراسات أن تخلف أجزاء من أظافر أو أنسجة الجاني العالقة في أظافر أو جسم المجني عليه، مهما كان جزءا يسيرا يمكن تحليله واستخلاص البصمة منه[140]، حيث يمثل بصمة الأظافر عنصرا هاما في التحقيق الجنائي أو المجني عليه وخاصة أثناء المشاجرات أو أثناء مقاومة المجني على الجاني وتكون في شكلين، إمّا آثار على إصابات خلّفت على جسم الجاني أو المجني عليه، أو آثار على شكل مواد تعلّق تحت الأظافر[141].

رابعا: بصمة الشعر

قد يختلف الشعر جسماني المصدر إمّا عن الجاني أو عن المجني عليه، حيث يتم التقاط الشعرة بواسطة ملقاط ووضعها في أنبوبة اختبار ويليها إرسالها إلى المختبرات من أجل فحصها ومقارنتها مع نتائج فحص شعر من اشتبه في ارتكابهم تلك الجريمة، وكذا مع نتائج المجني عليها أو عليه[142].

خامسا: بصمة الشفاه

وهي العضلات القرمزية أي الشفتان أو الحزوز الموجودة في شفاه الشخص، فلها صفة ممّيزة لدرجة أنّه لا يتطابق فيها اثنان في العالم، بحيث تؤخذ بواسطة جهاز بداخله حبر غير مرئي بعد الضغط بواسطته على شفاه الشخص باستعمال ورقة من النّوع الحساس، فتطبع بذلك البصمة[143]، كما أنّ هناك تركيب خاص بكل الأفراد، حيث تتميز شفاه كل فرد بتعاريج مختلفة

---

[139] ضياء الدين حسين فرحات، البصمات وماهيتها وأنواعها، أشكالها، إظهارها ورفعها، المضاهاة الفنية وأغرب القضايا، د.ط، منشأة المعارف، القاهرة، **2005**، **ص 133**.

[140] منصور عمر معايطة، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، **2007**، **ص 11**.

[141] منصور عمر معايطة، مرجع نفسه، **ص 69**.

[142] غسان مدحت الخيري، مرجع سابق، **ص 88**.

[143] الشافعي محمد فريد، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات، د، ط، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار البيان، القاهرة، **2004**، **ص 56**.

عن الموجودة في شفاه الآخرين، فلكل شفاه لها صفات تشريحية مختلفة[144]، وهذا ما أكدته الدراسات في نفس الموضوع أنّ بصمات الشفاه غير متشابهة وغير مماثلة ولو كانوا الأفراد توائم، وأنّ بصمات الشفاه تتغير مع تقدم السن[145].

سادسا: بصمة الصوت

تختلف الأصوات من شخص لآخر، فإنّ التعرف على الأفراد من خلال بصمات أصواتهم تكون بنفس الدقة التي تتم بها بصمات الأصابع، وإذا أجرت عدة تجارب علمية للتعرف على الأشخاص من أجل وضع صورة طيفية لوضع الملامح الفردية للأصوات عدد من الأفراد، ويتم هذا بتسجيل صوت الجاني على شريط وتسجيل صوت المشتبه فيه على شريط آخر، ويتم فحص كل تسجيل باستخدام التخطيط التحليلي للصوت، حيث أنّ الأصوات لها علاقة وثيقة بالجريمة والحوادث[146].

سابعا: بصمات الأسنان

تحدث آثار بصمات الأسنان على شكل علامات سوائل المأكولات أو على جسم المجني عليه، لما في ضحايا الاغتصاب أو القتل الجنسي، كما قد تظهر هذه العلامات على الجاني حالة مقاومة المجني عليه، حيث يتساهم في التعرف على الجثث المجهولة والتي انتشلت من كوارث الطيران أو الحرائق[147]، ترفع آثار الأسنان إذا كانت سطحية غير غائرة بأخذ الصور الفوتوغرافية لها، زمن ثمّ تقارن مع الصور الفوتوغرافية المأخوذة لقالب أسنان كل من المتهم أو المجني عليه[148]، أمّا إذا كانت آثار الأسنان غائرة فترفع بعمل قالب من الرانتكول، وهي المادة التي يستخدمها الأطباء الأسنان لعمل قالب على الأشياء الأخرى، ومقارنته بأسنان المشتبه فيهم من حيث دور الفك، حجم الأسنان، الفجوات التي بها أو علامات مميزة من اعوجاج[149].

---

[144] أسامة محمد الصغير، البصمات ووسائل فحصها وحجتها في الإثبات الجنائي، د، ط، دار الفكر والقانون، مصر، **2007، ص46.**

[145] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 229.**

[146] عبد الرحمان أحمد الرفاعي، البصمة الوراثية وأحكامها (في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي)، دراسة فقهية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، **2013، ص 80.**

[147] الحسن طيب عبد السلام الأسمر الحضري، الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، **2009، ص 108.**

[148] منصور عمر معايطة، مرجع سابق، **ص 133.**

[149] الجابري جلال، الطب الشرعي القضائي، د ، ط ، دار الثقافة، عمان، **2009، ص 67.**

ثامنا: بصمات الأقدام

تعتبر بصمة القدم العلامة التي يتركها الإنسان في مكان ما نتيجة انطباع أثر قدمه على أرضية، سواء أكانت الأرضية من البلاط أو الزجاج، أو أرضية رملية، طينية، أو حجرية[150]، فتتم رفع هذه الآثار بتقنيات مختلفة حيث يتم التصوير أولا للأثر مع وضع مسطرة طوليا بجوار الأثر، وأخذ صورة عامة وصورة مقربة للأثر[151]، تكون بصمات الأقدام دليلا قاطعا إذا وجدت خطوط البصمة الموجودة على مسرح الجريمة مطابقة لأقدام الشخص المشتبه فيه واتفاق آثار القدمين في النقاط الأساسية كلها[152]، كما يمكن معرفة خط سير المتهم، وحالة صاحب الأثر إذا كان في حالة سكر أو إذا كان مريضا وعدد الموجودين في مسرح الجريمة أثناء ارتكابها وبعد ذلك تتم المقارنة بالتطابق باستخدام الحاسب الآلي[153].

تاسعا: بصمة الأذن

يولد الإنسان وينمو وكل ما فيه يتغير إلا بصمة أذنه فهي البصمة الوحيدة التي لا تتغير منذ ولادته، وحتى وفاته، وهي العلامة الظاهرة والنقط المميزة في الأذن والتي لا تتكرر في الأشخاص[154]، وقد طوّر العلماء نظاما يسمح بالتعرف على بصمة الأذن، وذلك عن طريق الحاسوب الذي يُمكنهم من ذلكن كما يعمل هذا النظام في مساعدة المحققين على البحث على الجناة وفق قاعدة معلومات معدة مسبقا، ولا توجد أذنان متشابهتان وتستعمل هذه البصمة في تقفي الآثار المادية التي يتركها الجناة خلفهم من خلال وضع آذانهم على الأبواب أو النوافذ قبل محاولة فتحها، وحتى عدم إمكانية تغطية الأذنان مقارنة بالأصابع تمكن من التعرف على شخصية الجناة وتحديد هويتهم[155].

عاشرا: بصمة العين

تعتبر أكثر دقة من غيرها من أنواع البصمات الأخرى، لأنّ لكل عين خصائصها فلا تتشابه مع غيرها، ولو كانت لنفس الشخص وهي على عدة أنواع فهناك بصمة لقاع العين الشبكية، وكذا

---

[150] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 284.**

[151] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 189.**

[152] طارق صالح يوسف عزام، أثر الطب الشرعي في إثبات الحقوق والجرائم، دار النفائس، الأردن، **2009، ص 171.**

[153] مشالي أمال عبد الرزاق، الوجيز في الطب الشرعي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، **2009، ص 10.**

[154] صفاء عادل سامي، حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجزائي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، **2013، ص 105.**

[155] محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، مصر، **2010، ص 99.**

البصمة القزحية، وبصمة للانحراف العيني في العين، فمن المستحيل أن تتطابق بصمتان منهما حتى في نفس الشخص[156].

احدى عشر: بصمة المخ

أصبحت بصمة المخ الوسيلة التي تثبت علاقة المشتبه فيه بالجريمة، وذلك عن طريق قياس ذاكرته بكل وضوح في الموجة المخية (300 p)، وأمكن الوقوف عمّا إذا كان الشخص المشتبه فيه عنده تذكرة لبعض أحداث الجريمة بقياسها بواسطة موجات المخ[157]، حيث لا تعتمد بصمة المخ على الأثر البيولوجي الذي يتركه الجاني على مسرح الجريمة، إنّما تعتمد على الوقائع والمراحل التي اتبعها في ارتكاب الجريمة[158].

الفرع الثاني

إفرازات جسم الإنسان

تتميز الإفرازات الجسمية التي تم العثور عليها بمسرح الجريمة بأهمية بالغة تمكننا من معرفة هوية المتهم من خلال تقنية الحمض النووي وعليه سنتولى دراستها كالتالي:

أولا: البقع الدموية

يعتبر الدم من أهم سوائل الجسم وأكثرها وجودا في مسرح الجريمة، فعندما يكون الدم طازجا على شكل سائل يتم رفعه بواسطة قطارة نظيفة أو ملعقة، ووضعه في أنبوب زجاجية نظيفة ويضاف اليها محلول الملح، إذا كان الدم موجودا على سطح أو جسم مصاصي فيترك إلى أن يجف تلقائيا، ثمّ يحضر وينتقل إلى المخبر، أمّا إذا كان السطح أو الجسم كبيرا فلا يمكن نقله، فيكشط الدم الجاف بواسطة مشفرة أو سكين ويوضع في زجاجة أو ورقة نظيفة[159].

ثانيا: البقع اللعابية

تتواجد آثار اللعاب على جسم المجني عليه، وعلى بقايا المأكولات من مسرح الجريمة ليتم إرسال العينات إلى المختبر الجنائي ليتم فحصها، حيث يعتمد على بعض الاختبارات الكيميائية

---

[156] صفاء عادل سامي، مرجع سابق، **ص 100.**

[157] ماينو جيلالي، مرجع سابق، **ص 52.**

[158] عبد الله بن محمد يوسف، أنظمة التحقيق الشخصية نشأة وتطور، د ، ط، جامعة نايف العربية للعلوم المنية، الرياض، **2007، ص 50.**

[159] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 128.**

الخاصة، وكذا الفحص المجهري[160]، كما ترفع آثار اللعاب من أماكن تواجدها على مسبر من القطن المبلل خفيفا بالماء المقطر، حيث يسمح بها مكان البقعة وبعد ذلك توضع في الهواء الطلق لتجف ثم توضع في أنبوب زجاجي وترسل للمختبر[161].

ثالثا: البقع المنوية

يعتبر المني سائل هلامي لزج القوام، ذو لون أبيض مصفر ذو رائحة قوية مميزة، يصبح قوامه سائلا بعد نصف ساعة من تعرضه للهواء بسبب فصل الخمائر الموجودة فيه، وتعد التلوثات والبقع المنوية في نطاق الجرائم الجنسية التي تحدث فيه الاعتداءات الجنسية والتي تعتبر من أهم الأدلة التي يمكن الركون اليها في إثبات الاعتداء الجنسي أو الشروع فيه، لذا فإنّ البحث عن البقع والآثار المنوية يتطلب تحديد مكان ارتكاب الجريمة[162].

رابعا: العرق

العرق أحد إفرازات الجسم التي يمكن تواجدها في مسرح الجريمة على شكل بصمات الأصابع التي تحتوي بعض الإفرازات العرقية أو على شكل مناديل اليد، أو بعض الثياب الداخلية، كما أنّ لكل إنسان رائحة عرق مختلفة عن باقي البشر، يمكن الاستفادة من ذلك في تتبع المجرم بواسطة الكلاب البوليسية[163].

خامسا: البول

يقوم الجاني أحيانا بالتبول في مكان الجريمة إمّا مدفوعا بعامل الاضطرار وقضاء الحاجة، أو بدافع السخرية والاستهزاء بصاحب المكان أو نتيجة التوتر العصبي الذي يعانيه الجاني عند ارتكاب الجريمة[164]، وتكمن أهميته في التحقيق الجنائي بأن يساعد على التحقق من شخصية الجاني وتضييق نطاق البحث، فمن خلال فحص وتحليل البقع البولية يمكن معرفة فصيلة دم لصاحب البقع البولية[165]، ويتم رفع عينة البول من المتهم بواسطة قطن ومسحة شاش ثم تجفف في الهواء

---

[160] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 128.**

[161] إبراهيم الصادق الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، دار حامد النشر والتوزيع، الأردن، **2014، ص 200.**

[162] إبراهيم الصادق الجندي، مرجع نفسه، **ص 192.**

[163] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 131.**

[164] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، **ص 465.**

[165] محمد حامد الهيتي، مرجع سابق، **ص 232.**

وتوضع في أنبوبة اختبار معقمة أو وعاء معقم، فإذا كان البول موجود على قطعة ملابس فيمكن قص الجزء الملوث بالبول ليتم إرسالها إلى المختبر[166].

سادسا: البراز

قد يتغوط الجاني بفعل الجريمة لما يعتريه من خوف وقت ارتكابها، لذلك يجب رفع بقع البراز من مسرح الجريمة والعمل على فحصها مجهريا أو كيميائيا للتمكن من التعرف على المتهم[167]، وتتم عملية رفع البراز بأحد عينات منه بحروف صغيرة ومعقم وتترك لتجف في الهواء العادي، ثم توضع في وعاء معقم وهذا إذا كانت كمية البراز كبيرة، أمّا إذا كانت كمية البراز قليلة فتؤخذ مسحة على قطعة قطنية أو على قطعة قماش مبللة بماء مقطر، وتترك لتجف في الهواء العادي وتوضع في وعاء معقم[168]، ويفحص بالمجهر والتحليل الكيميائي للمضاهاة[169].

سابعا: القيء

يعتبر تواجد القيئ بمسرح الجريمة له أهمية كبيرة في محاولة تكييف الجريمة المرتكبة مثل جريمة التسميم، الذي قد يؤدي مفعول السم إلى تقيؤ الضحية قبل الوفاة، لذلك يتم رفع القيء من مسرح الجريمة ليتم فحصه ومعرفة الجاني أو المجني عليه[170].

المطلب الثاني

اختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية (غير حيوية)

لقد تطرقنا فيما سبق لأنّ الجاني عند ارتكابه للجريمة فإنّه يحاول قدر المستطاع إخفاء آثاره التي تكشف بعد المعاينة والفحوص، ولكن مهما حاول أن يخفي ذلك فهو لابد أن يترك أثر في الأخير ولو كان بسيطا، لذا هذا قد يغير مجرى التحقيق بأكمله فقد تعرفنا على الآثار البيولوجية، والآن سنتطرق للآثار الغير البيولوجية أي غير حيوية، وبمفهوم آخر غير مادية مثل آثار الأسلحة والمتفجرات، آثار الوثائق والمستندات، آثار المخدرات، ملابس، أنسجة.... الخ.

---

[166] منصور عمر معايطة، مرجع سابق، **ص 176.**

[167] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 270.**

[168] منير رياض حنان، مرجع سابق، **ص 214.**

[169] رمسيس بهنام، مرجع سابق، **ص 146.**

[170] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 271.**

فكل هذه الآثار تصنف ضمن أنّها غير بيولوجية، فلها أهمية خاصة لدى الخبراء الفنيين للشرطة العلمية، لأنّها قد تؤدي بهم للوصول للحقيقة وكشف هوية مرتكب الجريمة أو فك لغز الجريمة.

الفرع الأول

فحص المستندات والخطوط

عملية فحص المستندات والخطوط لمعرفة هل هي مزورة أم لا، ليست مجرد عملية شكلية فقط، بل هي علم وفن قائم بذاته، فخبراء هذا الميدان ملزمون بخطوات محكمة ومتعاقبة ليقرروا في الأخير إذا كانت الوثيقة مزورة أم لا[171].

أولا: تزوير النقود والأوراق المالية

نصّ المشرع الجزائري في الفصل السابع من الكتاب الثالث في قانون العقوبات في المادة **197** التي نصت على عقوبة السجن المؤبد بعدما كانت العقوبة هي الإعدام، وهذا بعد تعديلها بموجب المادة 60 من قانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المعدل لقانون العقوبات، وهذا لكلّ من قلد أو زوّر أو زيّف نقودا معدنية أو أوراق نقدية أو سندات أو أذونات أو أسهم تصدرها الخزينة العامة وتحمل طابعها[172].

كما يعتمدون خبراء هذه العملية على بعض العلامات المميزة لها كاللّون وزن القطعة، عدم تساوي السطح، ميل الحواف وعدم انقسامها عن موقع التزوير، كما يمكن استخدام المجهر أو العدسة المكبرة، أمّا فيما يخص تزوير الأوراق المالية فإنّها تعد من أحدث أنواع الإجرام في عصرنا الحالي، حيث يستخدم المجرمون آلات النسخ والسكانير في هذه العملية (تزوير الأوراق المالية)[173].

وبفضل استخدام آلة السكانير يمكن التعرف على الورقة الصحيحة من المزيفة كون أنّ الحقيقة تحتوي على رموز خاصة تميزها عن بقية الأوراق مثل الرسومات المميزة، كذلك الخطوط السّرية، ففي الأواق الحقيقية يظهر باهتا أمّا في الأوراق المزيفة يظهر ناصعا نظرا للأشعة التي تعرض لها[174].

---

[171] مسعود زبدة، القرائن القضائية، موفم للنشر، الجزائر، **2001**، **ص 81.**

[172] يراجع ذلك:

أمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، مرجع سابق.

[173] مسعود زبدة، مرجع نفسه، **ص 82.**

[174] بن لعلى يحي، الخبرة في الطب الشرعي، مطبعة عمار قرفي، باتنة، د، س، ن، **ص 159.**

ثانيا: مضاهاة الخطوط

يعتقد رجال وخبراء علم الخطوط أنّ لكل شخص خطه المتميز والذي يختلف باختلاف ظروف والمكان والزمان أثناء التحرير، وبالتالي فإنّ تحليل خصائص الخطوط في المضبوطات والوثائق قد يفيد في كشف غموض الجريمة، ويفك لغزها ويوصل للحقيقة المراد معرفتها خاصة فيما يخص قضايا التهديد عن طريق رسائل مجهولي الهوية، وجدت في مسرح الجريمة مع خط المشتبه فيه، فقد يوصل ذلك للمجرم أو الشخص الذي ارتكب ذلك الفعل، مثال كتابة الضحية بدمه قبل موته اسم المجرم الذي قتله على يد كفه[175].

فبعد البحث والتحري وإجراء الفحوصات اللازمة نجد أنّ هذا الشخص قد كتب اسم ذلك الشخص لغرض الانتقام فقط، وإنّما لم يكن هو القاتل، وبعد مواجهة المجرم والمشتبه فيه وبعد العثور على أشياء كثيرة في منزل الضحية اعرف بفعله الشنيع.

لذا فخطوط المضاهاة لها خصائص جوهرية تميزها عن كل خط آخر مثل الشكل، طريقة الكتابة، الإملاء... الخ، لهذا لابد من فحص الخط الأصلي ومقارنته المزيفة، فعندما يشتبه بأحد أعطي له ورقة ويقوم بكتابة نص معين وإعادة وتكرار الحروف المشتبه فيها أكثر من مرة، وفي هذه الحالة المشتبه يحاول تفادي إعادة تلك الحروف بتصوير تلك الحروف والنصّ ويقوم بفحصها لمعرفة شكل الخط[176].

ثالثا: فحص الوثائق

تشكل الوثائق والمحررات بمختلف أنواعها ميدانا مغريا للتزوير المادي، سواء كان ذلك بالحذف أو الزيادة في المحررات، أو بوضع أختام وتوقيعات مزورة، بالإضافة إلى الأسماء المزورة، أمّا بالمقابل فقد عرفت الوسائل الخاصة بهذه العملية تطورا ملحوظا وكبيرا بالأخص فيما يتعلق بطرق التحليل الكيميائي للحبر والورق، حيث يسمح هذا التحليل بمعرفة نوع الورق المستعمل، مثل جوازات السفر فهو يستخدم بواسطة ورق خاص يختلف عن الورق العادين بالإضافة إلى التصوير الفوتوغرافي بتقنياته المختلفة، ومن أهم التحاليل المعتمدة في هذا الميدان نجد ما يلي[177]:

- تركيب الورق ويسمح بمعرفة طبيعة الألياف
- حالة المحو، الشطب، والكشط

---

[175] بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **ص 100 إلى 105.**

[176] بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **ص 106.**

[177] بن لعلى يحي، مرجع سابق، **ص 160.**

- حالة حرق أطراف الأوراق أو تمزيقها بهدف الإيهام بقدمها
- التعرف على نوع القلم أو المواد المستعملة.

كما يعد تزوير التوقيعات شائعا بوجه خاص في الصكوك البنكية وهذا نظرا للتباين الذي تتصف به الإمضاءات الصحيحة ذاتها لنفس الشخص، ونظرا لذلك يحفظ صورة للتوقيع صاحب الحساب المصرفي[178].

الفرع الثاني
المخدرات والسموم

قد يتم العثور جثة لا يظهر سبب وفاتها إذ لا أثر للعنف ولا كسور...الخ بعد فحصها من الطبيب الشرعي، فهذه الضحية قد تكون توفيت بسبب مادة سامة أو استنشقت غازا ساما، فهنا يتطرق الخبراء لعملية التشريح التي تفك لغز تلك الجريمة الواقعة في ظروف غامضة، فإمّا تكون بسبب تناول الشخص لجرعة زائدة من المخدرات، أو مادة سامة بهدف الانتحار أو وضعت له بهدف قتله والتخلص منه عمدا[179].

أولا: فحص آثار المخدرات

تحتل المتاجرة بالمخدرات في وقتنا الحالي المراتب الثانية عالميا بعد تجارة الأسلحة وتعتبر كولومبيا، بوليفيا والبيرو الدول الأكثر احتلالا للصدارة في إصدار مختلف المخدرات في العالم، وتلعب الشرطة العلمية دورا هاما في مجال مكافحة جرائم المخدرات، وهذا عندما ترد إلى مخابرها وبالضبط في فرع الكيمياء، فتأخذ آثار المخدرات المتواجدة في مسرح الجريمة لفحصها وتبيان نوعية المخدر وطبيعته، إذ قد يضطر فرع الكيمياء للتعامل مع فرع الطب الشرعي خاصة فيما يخص الانتحارات أو أخذ جرعات زائدة من كمية المخدرات[180].

فعندما يقوم الطبيب الشرعي بتشريح الجثة تظهر بعض العلامات الدالة على وجود جرعة زائدة من المخدرات، فيجتمع الدم في كل من الرئتين، الكبد، الكليتان، ... ففي غالب الأحيان للتأكد من وجود مثل هذه الحالة لابد من إشراف طبيب شرعي على ذلك، فذلك يكون من اختصاصه[181].

---

[178] بن لعلى يحي، مرجع سابق ، **ص161.**

[179] بن لعلى يحي، مرجع نفسه، **ص 162.**

[180] ريبولت أودولف، الخبرة في ميدان الطب الشرعي، ترجمة إدريس ملين، المعهد الوطني للدراسات القضائية، وزارة العدل، المملكة المغربية، 1988، **ص 40-41.**

[181] ريبولت أودولف، مرجع نفسه، **ص 40.**

ولا يكون دور مخبر الكيمياء هذا فقط، وإنّما تقوم هذه المخابر بتحقيقات وبحوث في مجال المخدرات وهذا لوضع جدول خاص بكل أنواع المخدرات، حيث توصلت آخر تحقيقاتها لاكتشافمادة "الكراك"، وهي عبارة عن قطع بيضاء اللون تعد من أخطر أنواع المخدرات في العالم، فهو يسبب حالة هلوسة فور تعاطيه وله تأثير خطير على الخلايا الدماغية[182].

بالإضافة لمادة الأفيون المخدرة والتي تغرس لاستخراج مادة المورفين، وبعد اجتهاد المخابر اكتشفوا أنّ اكبر زواج المخدرات يضيفون مواد أخرى إلى الهيروين لرفع وزنه مثل إضافة مادة البراسيتامول بهدف الربح، وذلك لأنّه باهض الثمن ومن واجب المخابر العلمية بعد إنجازها للخبرة العلمية المطلوبة منه القيام بتحرير محضر يحدد نوع تلك المخدرات، هل هي صنع تقليدي أو مادة خام أو أنّه تمّ الحصول عليها من الصيدلية[183].

ثانيا: فحص آثار السموم

في غالب الأحيان تكون إجراء الخبرة إشارة تدل على احتمال تعرض الضحية للتسمم، وهذا بعد التعرض للطبيب الشرعي، فأثناء فحص الجثة يظهر إذا كان هناك حالة تسمم أو لا، فهناك مؤثرات تظهر في جسم الضحية من خلالها يتعرف الطبيب الشرعي على ما إذا كانت الضحية متسمم أو لا، مثال وجود القيء في مسرح الجريمة وفي هذه الحالة تبقى سلطة الطبيب الشرعي واسعة لأنّ غياب مثل هذه المؤثرات لا يدل كذلك على عدم التسمم، فالبحث والتحري تظهر وتوصل للحقيقة ومعرفة لغز الجريمة الواقعة وفكها[184].

والسموم هي مواد جوهرية يؤدي تفاعلها لتسبيب أذى سواء كان ذلك عن طريق الفم، الاستنشاق، أو الحقن، ويختلف مفعوله وفقا لحالة المعدة بعد تناوله، فيكون أشد فتكا والمعدة فارغة على عكس عندما تكون المعدة ممتلئة، فيكون الامتصاص بطيئا وكذلك تختلف درجة الضرر فالحقن الوريدي أكثر السموم ضررا، وثم يليه الاستنشاق، ثم الحقن العضلي وأخيرا البلع عن

---

[182] ريبولت أودولف، مرجع نفسه، **ص 41.**

[183] يراجع في ذلك:

بن رحال نائلة، الشرطة العلمية تكتشف هيروين مغشوش، الشروق اليومي، المتواجد على الرابط التالي: WWW.echoroukonline.com، تم الإطلاع عليه يوم 5 ماي 2023، على الساعة الحادية عشر و خمسة دقائق صباحا.

[184] بن لعلى يحي، مرجع سابق، **ص 164.**

طريق الفم، ويعتبر الأطفال وكبار السن الأكثر تضررا، فالسموم كما تختلف من شخص إلى آخر فهناك من تؤدي لقتله وهناك من لا تنفع فيه[185].

الفرع الثالث

فحص الآثار الأخرى

تتنوع الآثار من جريمة إلى أخرى حسب ظروف ارتكابها ومن بين هذه الآثار نجد المخلفات التالية: المقذوف الناري، بقايا التفجير، وهذا فيما يخص الجرائم المرتكبة بواسطة أسلحة نارية والمتفجرات، قطع الملابس والقماش، قطع الزجاج...الخ[186]، ولذكر أهم هذه البقايا والآثار نبرز ما يلي:

أولا: آثار الأسلحة النارية

تعتبر معظم الجرائم التي ترتكب بواسطة الأسلحة النارية اكثر الجرائم انتشارا في يومنا الحالي، فلها الصفحة الجنائية البحتة، بالإضافة إلى ذلك فهي تلعب دورا مهما في جرائم الإرهاب والاغتيالات والتفجيرات التي كانت ولا تزال تشكل كابوسا في أحداثنا اليومية، وهذا ما يجعل مثل هذه العمليات تترك آثارا في مسرح الجريمة وذلك لربط العلاقة بين الجريمة والجاني والسلاح المستخدم[187].

فقد أصبح من المعلوم أنّ الرصاصة المطلقة تحمل بصمة السلاح المطلقة منه كبصمات أصابع اليدين، لكن بوجود تطور سريع للعلم فأصبح دليل غير معترف به إلاّ في عام 1928، ويقصد بالأسلحة النارية الأسلحة اليدوية كالمسدسات، البندقيات، المدفع، الرشاش...الخ، ونجد في الأسلحة النارية نوعان من الأصناف نجدهما كما يلي:

1/ الطرف الفارغ:

هو جسم معدني مجوف ينفصل المقذوف عنه عند اشتعال المواد المتفجرة فيه داخل غرفة الإطلاق فيقذف به السلاح للخارج أو يبقى داخل السلاح حسب نوعية السلاح، فهذا الطرف هام

---

[185] الجابري جلال، الطب الشرعي والسموم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، **ص 418.**

[186] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 156.**

[187] ريبولت أدولف، مرجع سابق، **ص 63-64.**

جدا في مسرح الجريمة فيه تحدد هوية السلاح المنطلق منه، فتوجد عليه عدة بصمات الأصابع، كما يفيد أيضا "هذا الطرف" في تحديد مكان وقوف المتهم وقت إطلاق النار[188].

2/ المقذوف الناري:

هي الطلقة التي تخرج من البارود بغرض اصطياد الهدف وتنقسم هذه المقذوفات من حيث شكلها إلى مقذوفات ذات مقدمة مدببة وغالبا ما تكون في البنادق وأخرى ذات مقدمة مستديرة، والتي تكون عادة في المسدسات، وهي متعددة الأنواع[189].

ثانيا: آثار المتفجرات

رغم أنّ المتفجرات أعمال هندسية رائعة إلا أنّ الإنسان قد أساء استعمالها في أغراض إجرامية كالإرهاب، التخريب، القتل، الانتحار، الحريق....الخ، ونظرا للخطورة التي تسببها قد قام رجل الشرطة بمعالجتها في قسم خاص بها، فهي مادة متفجرة بمعناها الواسع، إذ هي مادة تتحول من حالة الصلابة إلى السيولة والى الحالة الغازية، وذلك لتعطي كميات هائلة من النواتج وذلك في لحظات قياسية، ولإدراج مادة معينة ضمن المواد المتفجرة لابد من توافر 3 شروط أساسية وهي[190]:

- مصدر إمداد ذاتي للأكسجين
- تولد أحجام كبيرة من الغازات
- مصاحبة هذا الانفجار حرارة شديدة.

ثالثا: آثار الأنسجة والملابس

قد نجد في مسرح الجريمة قطعة من الملابس للجاني في قبضة للقتيل عند مقاومته، أو علقت بمسمار أو ما شابه ذلك عند الفرار أو تلق الحائط أو نافذة....الخ، فمن خلال هذا يقوم رجال الشرطة بتفحص تلك القطعة واستخلاصها كدليل للجريمة الواقعة[191].

فعند العثور على أي قطعة قماش مكان وقوع الجريمة لابد من تصويرها في مكان العثور عليها، ثم رفعها بطريقة سليمة حفاظا عليها كما هي، ثم بعد ذلك يتم إرسالها للمختبر الجنائي

---

[188] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 156**.

[189] هشام عبد الحميد فرج، مرجع نفسه، **ص 157**.

[190] هشام عبد الحميد فرج، مرجع نفسه، **ص 161**.

[191] خربوش فوزية، مرجع سابق، **ص 145**.

لفحصها، فهناك عدة طرق لفحص آثار الملابس العاثر عليها مكان وقوع الجريمة أو في مسرح الجريمة[192].

رابعا: آثار الزجاج

يختلف الزجاج كآثار في حالة ارتكاب الجريمة فمثال عن ذلك سرقة منزل، فيعمد الجاني عن كسر أحد النوافذ الزجاجية خلال دخوله أو هروبه، فمرور الجاني بجسده من خلال الزجاج المكسور قد يؤدي لترك آثار تدل على أنّه هو الجاني، فقد تعلق بعد الفتات من الزجاج في ملابسه وبعد الفحص والتحري يجد أنّ تلك الفتات الزجاج المحطم في مسرح الجريمة هم من نفس النوعية[193].

فأول ما يفعله خبير مسرح الجريمة قبل جمع قطع الزجاج هو تحديد اتجاه الكسر، وما هو نوع الأداة المستعملة، لكن الجاني دائما يستخدم طرق احتيالية لإيهام الخبراء ليعكس ما يفكرون به، لكن رغم الحيل المستعملة من طرف الجاني إلا أنّ له أن يترك آثار دون الانتباه رغم ذكاءه، كما أنّه قد يخطئ في أمر ما ويترك أي دليل لإدانته[194].

---

[192] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، **ص 245-246.**

[193] بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **ص 140.**

[194] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **ص 137.**

خاتمة

خاتمة

نستنتج من خلال دراستنا لموضوع المخابر العلمية أنّ لها دورا هاما وبارزا في مرحلة التحقيق الابتدائي، بحيث تعتبر الأدلة المتحصل عليها من خلال الإجراءات المتبعة أنّها مفتاح فك لغز الجريمة الواقعة، خاصة وأنّها تقود عناصر الضبطية للطريق الصحيح للعثور على آثار المجرمين، فبعد التطورات العلمية المتقدمة والحديث التي عرفها العصر الحديث، قد أدى لتغيرات جذرية فيما يخص وسائل الإثبات الجنائي التي لم تكن معروفة من قبل، فقد اجتمعت كل المؤتمرات والمراكز العلمية المختصة لأّنها أدلة لا يسمح الجدل أو الطعن في صحتها، فهي قد أصبحت بمثابة أدلة يعوّل القضاء عليها، إمّا بالإدانة أو البراءة.

فوفقنا للتطور العلمي والتكنولوجي الواقع في العالم، وتصديا للظاهرة الإجرامية التي مست كافة فئات المجتمع، والتي عرفت طغيانا ساد مؤخرا، فقد خولت لهذا الجهاز جملة من الصلاحيات تمارس على مستوى أماكن الحادث أو الواقعة الإجرامية، فلهم حماية قانونية لهذا الجهاز تمكنهم من أداء مهامهم الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه دون وجود أي عائق يقف أمامهم، وذلك نظرا لكون أن هذا الجهاز قد أنشأ مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي كان لابد ومن الضروري إضافة تقنيات حديثة إلى التقليدية لتسهيل المهمة على الجهاز.

كما ينبغي إضفاء صفة شرعية على مختلف هذه التقنيات أي أيضا تكون وفق ما أقرته القواعد والنصوص الإجرائية.

ينطلق أعضاء الشرطة العلمية في ممارسة مهامهم من مكان وقوع الجريمة والذي هو مسرح الجريمة، الذي يعد نقطة انطلاق التحقيق الجنائي، حيث يتطلب هذا الأخير إتباع مجموعة من الإجراءات والقواعد المنصوص عليها قانونا وذلك باعتباره الوعاء الذي يحمل معالم الجريمة والمتمثلة في الأثار المادية.

كما يقتصر دور المخابر العلمية في مسرح الجريمة على إجراء المعاينة، والذي ينصب محله الأشخاص والأماكن والأشياء التي تتواجد مكان وقوع الحادث الإجرامي، ويتم من خلال هذا الإجراء تحصيل وجمع الأثار المادية سواءا كانت ذات طبيعية بيولوجية أو غير بيولوجية، والتي تعج الركيزة الأساسية للوصول للحقيقة، وذلك يتطلب المعاينة إما بالتقرير أو الكتابة، الرسم التخطيطي أو بواسطة الحاسب الآلي.

خاتمة

بالإضافة إلى كل هذا نجد أن عناصر وأعوان الشرطة العلمية تقع في أخطاء خلال قياسها بمعاينة مسرح الجريمة سواء عند التنفيذ أو الإثبات مما يؤدي لقيام مسؤولياتهم وفقا لأحكامها وشروط قياسها.

وبعد التحقيق في هذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات التي قد تفرض نفسها في هذا الشأن فنجدها كما يلي:

أولا: النتائج

- تستخدم الوسائل العلمية للحصول على أدلة مادية المتمثلة في البصمات الجلدية، البصمة الوراثية، كما أنّها تستخدم للوصول لأدلة معنوية كالاعتراف خلال التنويم المغناطيسي، التحليل التخديري.
- أنّ التحقيق الجنائي يتطلب أشخاص مختصين مؤهلين قانونا لإجرائه وهو عناصر الشرطة العلمية والمخابر العلمية.
- جهاز الشرطة العلمية هو جهاز مكمل لجهاز الشرطة القضائية.
- أنّ مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت على الواقعة المرتكبة على مستواه، فيستوجب على عناصر الشرطة العلمية استنطاقه وفك أسراره.
- أنّ استخدام مختلف الوسائل العلمية الحديثة تؤدي للتقليل من الجرائم.
- أنّ مسرح الجريمة يتضمن صنفين من الآثار الأول ذو طبيعة بيولوجية والثاني ذو طبيعة غير بيولوجية.

ثانيا: الاقتراحات

- إدراج جهاز الشرطة العلمية ضمن قانون الإجراءات الجزائية
- إجراء حملات توعية للحفاظ على مسرح الجريمة
- إنشاء مخابر جنائية جديدة، وذلك لكثرة الجرائم لتخفيف الضغط على المخابر الجنائية
- تكوين فرق متخصصة في استخدام التقنيات العلمية لضمان نتائج دقيقة وأدلة مضمونة.
- ضرورة امتلاك أحدث التقنيات للكشف عن الجرائم المتطورة
- عدم المساس بسلامة المتهم وحرمة حياته الخاصة، لأنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

قائمة أهم المراجع

قائمة أهم المراجع

I /المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) الحسن طيب عبد السلام الأسمر الحضري، الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، **2009.**
2) الجابري جلال، الطب الشرعي القضائي، دار الثقافة، عمان، **2009.**
3) --------، الطب الشرعي والسموم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، **2002.**
4) الهيتي محمد حماد، التحقيق الجنائي والأدلة الجنائية، د.ط، دار المناهج، عمان، **2010**.
5) ----------، الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي، د.ط، دار الكتب، مصر، **2008**.
6) الردايدة عبد الكريم، إجراءات التحقيق الجنائي وأعمال الضابطة العدلية، دار الحامد، عمان، **2013.**
7) الشافعي محمد فريد، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار البيان، القاهرة، **2004**.
8) الشلقاني أحمد شوقي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2008.**
9) الشهاوي قدري عبد الفتاح، الاستدلال الجنائي والتقنيات المتقدمة، دار النهضة، القاهرة، **2005.**
10) المنشاوي عبد الحميد، أصول التحقيق الجنائي، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.
11) إبراهيم الصادق الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، دار حامد النشر والتوزيع، الأردن، **2014.**
12) أحمد أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، **2005**.
13) أحمد أبو الروس، منهج البحث الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، **2009.**
14) أحمد عبد اللطيف الفقي، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر، دون بلد النشر، **2003**.
15) أحمد يسوي أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف في الأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **1988**.

قائمة أهم المراجع

16) أسامة محمد الصغير، البصمات ووسائل فحصها وحجتها في الإثبات الجنائي، دار الفكر والقانون، مصر، **2007**.

17) بوادي حسين المحمدي، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، **2005**.

18) جمعة عبد المجيد حسن شعبان خضر، مخلفات الجريمة ودورها في الإثبات في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، د.ط، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، **2015**.

19) حسن سعد محجوب، أساليب البحث الجنائي في الوقاية من الجريمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، **2014**.

20) رمسيس بهنام، البوليس العلمي وقت التحقيق، منشأ المعارف، مصر. د.س.ن.

21) خليفة علي الكعبي، البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، دار النفائس، الأردن، 2006.

22) صفاء عادل سامي، حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجزائي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، **2013**.

23) ضياء الدين حسين فرحات، البصمات وماهيتها وأنواعها، أشكالها، إظهارها ورفعها، المضاهاة الفنية وأغرب القضايا، منشأة المعارف، القاهرة، **2005**.

24) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2016**.

25) ----------، مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2012**.

26) طارق صالح يوسف عزام، أثر الطب الشرعي في إثبات الحقوق والجرائم، دار النفائس، الأردن، **2009**.

27) طاهري حسين، دليل الخبير القضائي، دار الخلدونية، الجزائر، **2010**.

28) طه أحمد طه مثولي، التحقيق الجنائي وقت استنطاق مسرح الجريمة، د.ط، منشأ المعارف، مصر، **2000**.

29) عادل عبد الغاني خراشي، ضوابط التحري والاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، **2006**.

30) عباس أبو الشامة، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة، د.ط، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، **1988**.

قائمة أهم المراجع

31) عبد الدايم حسني محمود، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، **2009**.

32) عبد الرحمان أحمد الرفاعي، البصمة الوراثية وأحكامها (في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي)، دراسة فقهية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، **2013**.

33) عبد الرحمان محمد المحمودي، البصمات الخفية وطرق معالجتها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

34) عبد الفتاح عبد التطليق الجبارة، الإجراءات الجنائية في التحقيق، د.ط، دار الحامد، عمان، **2015**.

35) عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي، دار الكتب والوثائق الرسمية، مصر، **2005**.

36) عبد الله بن محمد يوسف، أنظمة التحقيق الشخصية نشأة وتطور، جامعة نايف العربية للعلوم المنية، الرياض، **2007**.

37) عبد الوهاب عمر البطراوي، أيمن محمود فودة، مبادئ الطب الشرعي، (رجال القضاء)، طبعة ثانية، دار الفكر العربي، مصر، **1998**.

38) عمار عباس الحسيني، التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف الجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، **2015**.

39) عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **1991**.

40) غاي أحمد، الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، **2006**.

41) غسان مدحت الخيري، الطب العدلي والتحري الجنائي، د.ط، دار الراية، عمان، **2010**.

42) محمد الأمين البشرى، التحقيق الجنائي المتكامل، دار الحامد، عمان، **2012**.

43) محمد خليفة عبد الله الحسن، أسرار مسرح الجريمة، د.ط، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **2007**.

44) محمد فاروق كامل، القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي، دار الحامد، الأردن، **2014**.

45) محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، مصر، **2010**.

46) مسعود زبدة، القرائن القضائية، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، **2000.**

47) -------، القرائن القضائية، موفم للنشر، الجزائر، **2001.**

48) مشالي أمال عبد الرزاق، الوجيز في الطب الشرعي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، **2009.**

49) مقدم محمد حمدان عاشور، أساليب التحقيق والبحث الجنائي، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين، **2010.**

50) منصور عمر معايطة، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، **2007.**

51) منير رياض حنان، الطب الشرعي والوسائل العلمية والبوليسية المستخدمة في الكشف عن الجرائم وتعقب الجناة، دار الفكر الجامعين الإسكندرية.

52) هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي، دار الفجر، القاهرة، **2004.**

ثانيا: رسائل الدكتوراه والماجستير

1/ رسائل الدكتوراه:

1) بهلول مليكة، دور الشرطة العلمية والتقنية في الكشف عن الجريمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، **2013.**

2) زروقي عاسية، طرق الإثبات في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، **2018.**

3) ماينو جيلالي، الإثبات بالبصمة الوراثية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، **2015.**

2/ مذكرات الماجستير:

1) الجريوي منار محمد سعد، البصمة الوراثية أثرها في الإثبات الجنائي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، **2009.**

2) بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، الأستاذ أنوار عبد الرحيم، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، **2015.**

3) خربوش فوزية، الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، **2002.**

4) وفاء عمران، الوسائل العلمية الحديثة في مجال الإثبات الجنائي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، **2009**.

قائمة أهم المراجع

3/ مذكرات المدرسة العليا:

فاطمة بوزرزور، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، **2008.**

4/ مذكرات الماستر:

1) سليمان علاء الدين، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2014.**
2) لسنوسي رفيق، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون طبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، **2018.**

ثالثا: المقالات

1) بوخلدة عبد القادر، "أساليب مكافحة الإجرام"، **مجلة مدرسة الشرطة القضائية**، الجزائر، جانفي،**2011.**
2) بن رحال نائلة، "الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية"، **جريدة الشروق اليومي الجزائري**، العدد 120، الجزائر 17 أفريل 2007.
3) خلف الله عبد العزيز، "إجراءات البحث الفني والتقني بمسرح الجريمة"، **مجلة الشرطة**، عدد 70، الجزائر، **2003.**
4) دون ذكر المؤلف، "مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة"، **مجلة شرطة الجزائر**، عدد خاص، **1999.**
5) عبد الحميد مسعودي، "دور الوسائل العلمية الحديثة في التحقيق الجنائي"، **مجلة مدرسة الشرطة القضائية**، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، **2011.**
6) عبد العزيز محمد أحمد حسين، "استخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات"، **مجلة الأمن والحياة الأكاديمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 195، ديسمبر **1998.**
7) مباركي جمال الدين لزرق، "إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة"، **مجلة المتون**، المجلّد 8، عدد 4، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، **2007.**

رابعا: النصوص القانونية

1) الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد 48 الصادرة في 10 يونيو 1966، المعدل والمتمم.

2) الأمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج.رج.ج، عدد 49 صادرة في 11 يونيو 1966، المعدل والمتمم.

3) القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الجريدة الرسمية العدد 08، الصادرة في 17 فبراير 1985، ملغى.

خامسا : رو ابط الأنترنت

1) WWW.echoroukonline.com.

2)http://www:surlering.com/article,php/id/4793.

II/ المراجع باللغة الفرنسية :

1) Douglas, G Browne, " the rise of sctland yard " London 1956.

2) Charles Diaz, la police technique et scientifique, presses universitaires, Vendôme, édition, paris, France, **2002**.

3) Jean Gayet, manuel de police scientifique, payot, paris, **1961**.

4) Nathelie de hais shelock holms un précurseur des police scientifique et technique imprimerie des presse universitaire, France, **2011**.

5) Leriche Anne, la criminalistique, press universitaire France **2000**.

الفهرس

الفهرس

الفهرس

1 ---------- الفصل الأول

1 ---------- الدراسة النظرية لجهاز المخابر

10 ---------- المبحث الأول

10 ---------- الإطار المفاهيمي للمخابر العلمية الجنائية

10 ---------- المطلب الأول

10 ---------- مفهوم جهاز المخابر العلمية الجنائية

10 ---------- الفرع الأول

10 ---------- تعريف جهاز المخابر العلمية الجنائية

11 ---------- الفرع الثاني

11 ---------- أهمية جهاز المخابر العلمية الجنائية

12 ---------- الفرع الثالث

12 ---------- خصائص المخابر العلمية الجنائية وتمييزها عن المخابر الأخرى

13 ---------- أولا: خصائص المخابر العلمية

13 ---------- ثانيا: تمييز المخابر العلمية عن المخابر الأخرى

15 ---------- المطلب الثاني

15 ---------- نشأة وتطور المخابر العلمية الجنائية

16 ---------- الفرع الأول

16 ---------- نشأة جهاز المخابر العلمية الجنائية

16 ---------- أولا: في المجتمعات القديمة

16 ---------- ثانيا: في العصور الوسطى

16 ---------- ثالثا: في العصور الحديثة

17 ---------- رابعا: في الحضارة الإسلامية

17 ---------- الفرع الثاني

17 ---------- التطور التاريخي للمخابر العلمية الجنائية

21 ---------- المبحث الثاني

21 ---------- هياكل وأساليب جهاز المخابر العلمية الجنائية

22 ---------- المطلب الأول

الفهرس

هياكل المخابر العلمية الجنائية ---------- 22

الفرع الأول ---------- 22

المصلحة المركزية للمخابر العلمية الجنائية ---------- 22

أولا: الأقسام العلمية للمخابر الجنائية ---------- 23

ثانيا: الأقسام التقنية للمخابر الجنائية ---------- 25

الفرع الثاني ---------- 28

المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية ---------- 28

أولا: مكتب الدراسات أو التكوين ---------- 28

ثانيا: مكتب المر اقبة وتسيير المراكز ---------- 28

ثالثا: مكتب المحفوظات ---------- 29

المطلب الثاني ---------- 29

الأساليب المعتمدة في البحث الجنائي ---------- 29

الفرع الأول ---------- 30

الوسائل المستعملة في البحث الجنائي ---------- 30

أولا: الاختبارات الكيميائية ---------- 30

ثانيا: استخدام الأشعة ---------- 32

ثالثا: كلب البوليس ---------- 33

الفرع الثاني ---------- 33

الأجهزة المستعملة في البحث الجنائي ---------- 33

أولا: جهاز كشف الكذب ---------- 34

ثانيا: أجهزة الفحص المجهري ---------- 34

ثالثا: الكمبيوتر ودوره في الإثبات الجنائي: ---------- 35

رابعا: الإنترنت ودورها في الإثبات الجنائي ---------- 36

الفصل الثاني ---------- 38

طرق المخابر العلمية في معاينة مسرح الجريمة ---------- 38

المبحث الأول ---------- 40

كيفية توثيق مسرح الجريمة ---------- 40

المطلب الأول ---------- 40

الفهرس

40 ---------- إجراءات معاينة مسرح الجريمة

40 ---------- الفرع الأول

40 ---------- سرعة الانتقال لمسرح الجريمة

41 ---------- أولا: التحضير للانتقال إلى مسرح الجريمة

42 ---------- ثانيا: كيفية الدخول إلى مسرح الجريمة

42 ---------- ثالثا: التحفظ على مسرح الجريمة

43 ---------- رابعا: الاستعانة بالخبراء

43 ---------- الفرع الثاني

43 ---------- طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة

44 ---------- أولا: طريقة الشريط الواحد (الطريقة الطويلة العرضية)

44 ---------- ثانيا: طريقة الشريط المزدوج

44 ---------- ثالثا: الطريقة الدائرية (طريقة عقرب الساعة)

45 ---------- رابعا: طريقة العجلة

45 ---------- خامسا: طريقة الطوق أو النطاق

45 ---------- المطلب الثاني

45 ---------- معاينة مسرح الجريمة بين الإثبات والخطأ

45 ---------- الفرع الأول

45 ---------- إثبات المعاينة لمسرح الجريمة

46 ---------- أولا: المعاينة بالكتابة

47 ---------- ثانيا: إثبات المعاينة بالتصوير

48 ---------- ثالثا: إثبات المعاينة بالرسم التخطيطي

49 ---------- رابعا: إثبات المعاينة بالحاسب الآلي

49 ---------- الفرع الثاني

49 ---------- أخطاء المعاينة في مسرح الجريمة

50 ---------- أولا: عدم المحافظة والسيطرة على مسرح الجريمة

50 ---------- ثانيا: أخطاء أخرى قد تقع داخل مسرح الجريمة

52 ---------- المبحث الثاني

52 ---------- وسائل المخابر العلمية في فحص آثار مسرح الجريمة

الفهرس

52 ---------- المطلب الأول

52 ---------- اختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية الحيوية

53 ---------- الفرع الأول

53 ---------- البصمات

53 ---------- أولا: بصمة اليد أو الأصابع

53 ---------- ثانيا: بصمة الكف

54 ---------- ثالثا: بصمة الأظافر

54 ---------- رابعا: بصمة الشعر

54 ---------- خامسا: بصمة الشفاه

55 ---------- سادسا: بصمة الصوت

55 ---------- سابعا: بصمات الأسنان

56 ---------- ثامنا: بصمات الأقدام

56 ---------- تاسعا: بصمة الأذن

56 ---------- عاشرا: بصمة العين

57 ---------- احدى عشر: بصمة المخ

57 ---------- الفرع الثاني

57 ---------- إفرازات جسم الإنسان

57 ---------- أولا: البقع الدموية

57 ---------- ثانيا: البقع اللعابية

58 ---------- ثالثا: البقع المنوية

58 ---------- رابعا: العرق

58 ---------- خامسا: البول

59 ---------- سادسا: البراز

59 ---------- سابعا: القيء

59 ---------- المطلب الثاني

59 ---------- اختصاص المخابر العلمية في فحص الآثار المادية (غير حيوية)

60 ---------- الفرع الأول

60 ---------- فحص المستندات والخطوط

الفهرس

60 ---------- أولا: تزوير النقود والأوراق المالية

61 ---------- ثانيا: مضاهاة الخطوط

61 ---------- ثالثا: فحص الوثائق

62 ---------- الفرع الثاني

62 ---------- المخدرات والسموم

62 ---------- أولا: فحص آثار المخدرات

63 ---------- ثانيا: فحص آثار السموم

64 ---------- الفرع الثالث

64 ---------- فحص الآثار الأخرى

64 ---------- أولا: آثار الأسلحة النارية

65 ---------- ثانيا: آثار المتفجرات

65 ---------- ثالثا: آثار الأنسجة والملابس

66 ---------- رابعا: آثار الزجاج

فوفقنا للتطور العلمي والتكنولوجي الواقع في العالم، وتصديا للظاهرة الإجرامية التي مست كافة فئات المجتمع، والتي عرفت طغيانا ساد مؤخرا، فقد خولت لهذا الجهاز جملة من الصلاحيات تمارس على مستوى أماكن الحادث أو الواقعة الإجرامية، فلهم حماية قانونية لهذا الجهاز تمكنهم من أداء مهامهم الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه دون وجود أي عائق يقف أمامهم، وذلك نظرا لكون أن هذا الجهاز قد أنشأ مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي كان لابد ومن

68 ---------- الضروري إضافة تقنيات حديثة إلى التقليدية لتسهيل المهمة على الجهاز.

68 ---------- كما ينبغي إضفاء صفة شرعية على مختلف هذه التقنيات أي أيضا تكون وفق ما أقرته القواعد والنصوص الإجرائية.

ينطلق أعضاء الشرطة العلمية في ممارسة مهامهم من مكان وقوع الجريمة والذي هو مسرح الجريمة، الذي يعد نقطة انطلاق التحقيق الجنائي، حيث يتطلب هذا الأخير إتباع مجموعة من الإجراءات والقواعد المنصوص عليها قانونا وذلك باعتباره الوعاء الذي يحمل معالم الجريمة والمتمثلة في الأثار المادية.

68 ----------

كما يقتصر دور المخابر العلمية في مسرح الجريمة على إجراء المعاينة، والذي ينصب محله الأشخاص والأماكن والأشياء التي تتواجد مكان وقوع الحادث الإجرامي، ويتم من خلال هذا الإجراء تحصيل وجمع الأثار المادية سواءا كانت ذات طبيعية بيولوجية أو غير بيولوجية، والتي تعج الركيزة الأساسية للوصول

68 ---------- للحقيقة، وذلك يتطلب المعاينة إما بالتقرير أو الكتابة، الرسم التخطيطي أو بواسطة الحاسب الآلي.

بالإضافة إلى كل هذا نجد أن عناصر وأعوان الشرطة العلمية تقع في أخطاء خلال قياسها بمعاينة مسرح الجريمة سواء عند التنفيذ أو الإثبات مما يؤدي

69 ---------- لقيام مسؤولياتهم وفقا لأحكامها وشروط قياسها.

69 ---------- وبعد التحقيق في هذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات التي قد تفرض نفسها في هذا الشأن فنجدها كما يلي:

69 ---------- أولا: النتائج

69 ---------- ثانيا: الاقتراحات

78 ---------- الفهرس

الملخص

سعت الدول المعاصرة ومنها الجزائر لوضع أجهزة متطورة أولت لها مهمة فرض احترام القانون ومتابعة المجرمين له، كما أنّ للمخابر العلمية دور فعال وهام في إثبات الجريمة في وقتنا الراهن وهو من أهم أدلة الإثبات، ووسيلة لمعرفة الحقيقة، معرفة لا تدع مجالا للشك باعتباره الشاهد الصامت على الجاني، فمن هنا يظهر أهميته والدور الذي يلعبه في كشف الحقيقة وتوجيه القائم بالتحقيق إلى الطريق الصحيح مهما حاول المجرمون إخفاءها، الأمر الذي جعل العديد من الدول تطمئن لها لإيجاد حلولا كثيرة من القضايا الجنائية، مهما تعددت أساليب ارتكاب الجريمة ونوعية الأثار الجنائية.

الكلمات المفتاحية: المخابر العلمية، المجرمون، الأثار الجنائية.

Résumé

Les pays contemporains on Algérie, se sont efforcés de mettre en place des appareils sophistiqués qui leur ont confié la tâche de faire respecter la loi et de poursuivre les criminels qui la violent, Les abrogatoires scientifiques on a un rôle efficace et important dans la preuve du crime, car il est considéré à l'heure actuelle comme l'une des preuves les plus importantes pour les preuves en tant que témoin silencieux

De l'auteur, d'où l'importance du rôle joue dans la révélation la vérité, et orienter l'enquête sur la bonne voie, peu importe comment les criminels tentent de le cacher, ce qui a rassures de trouver des solutions à de nombreuses affaires pénales, peu importe le nombre de méthodes pour commettre un crime et sensibiliser aux effets criminels.